www.jalhss.com
ISSN online: 2414 – 3383
ISSN print : 2616 - 3810
JALHSS
العدد (27)
تموز - يوليو 2018
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

تقدير الأصل في التراكيب الإسنادية عند النَّحويين أسبابه وضوابطه (ابن الحاجب (ت 646هـ) أنموذجا)

أ. م . د. رياض عبود إهوين
قسم اللغة العربية
كلية الآداب - الجامعة المستنصرية
بغداد - العراق
https://Orcid.orh/0000-0003-1085-5179
riyadhaboodh79@uomstansiriyah.edu.iq

م. د. علي أسد موسى
قسم اللغة العربية
كلية التربية - الجامعة المستنصرية
بغداد - العراق
Aliasad19760@uomustansiriyah.edu.iq

الخلاصة

تقوم فكرة هذا البحث على مسألة تقدير الأصل للتراكيب التي تكون خارجة عن القواعد الاستدلالية ، والأصول العامة التي افترضها النحويون للكلام في اللغة العربية ، فمن المعروف أن الفساد لمّا طرأ على ألسنة الناطقين بها، لم يكن بدٌّ من وضع قواعد ، وأصول تحفظ لغة الضاد ، وقد أضحت هذه القواعد والأصول معيارًا للكلام الصحيح ، ولا يمكن تجاوزها. غير أن هذه القواعد الملتزمة من النحويين اصطدمت بتراكيب جمة ، لا تجري على وفق هذه القواعد ، لذلك اضطرّ النحويون للاستعانة بتقدير ما ، بغية جعل التراكيب الممتنعة في قوالب هذه القواعد ؛ بحث تتحقق صحة القواعد وسلامة التراكيب . وقد كان لتقدير الأصل لكثير من التراكيب في الاستعمال اللغوي دوافعه ، وأسبابه ، عند النحويين ، فضلًا عن ضوابط التزمها النحويون حين اللجوء إلى تقدير الأصل ، وقد تناول بحثنا هذه الأسباب ، والضوابط ، بهدي من معالجات ابن الحاجب النحوي (ت 646هـ) ، ولاسيما في التراكيب التي نالها الحذف .

The Estimation of the Origin of the Predicative Structures of the Grammarians and its Causes and Standards (Ibn Al-Hajib (d. 646 H) as a Model)

Assit .Prof .Dr. Riyadh Abood Ehwain
Department of Arabic
College of Arts
Al-Mustansiriyah University
Baghdad - Iraq

Dr. Ali Asad Mousa
Department of Arabic
College of education
Al-Mustansiriyah University
Baghdad -Iraq

ABSTRACT

The concept of this research is based on the issue of estimation of the origin of the structures which do not conform with the inferential rules and the general sources that are proposed by the grammarians for the speech in the Arabic language. It is well-known that when solecism occurred in the tongues of the articulators of Arabic, it was rendered imperative to set rules and sources to preserve the language of *dhad*. These rules and sources have become a criterion for the correct speech that cannot be overlooked. Yet, these rules, which are observed by the grammarians, have clashed with plenty of structures that do not run in course with them. The grammarians, therefore, have sought the help of an estimation aiming to place the desisting structures inside the templates of these rules to ensure the correctness of the rules and solidity of the structures. The grammarians have got good reasons and motivations for the estimation of origin for plenty of language structures in addition to the standards that are observed by the grammarians in seeking the estimation of the origin. This research, has dealt with these reasons and standards guided by the grammarian, Ibn Al-Hajib's (d.646 H) treatment of the language structures, especially those structures which attained deletion.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين ، سيّدنا محمد ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه المنتجبين ، وبعد

فقد تطرق قلّة من الباحثين المحدثين لموضوع (تقدير الأصل) في الموروث النحوي ، وتناوله كلّ واحد منهم من جانب ، فبعضهم تناوله من جهة أنه من الأسس المعتمدة عند النحويين لتحليل الجملة في العربية ، وبعض آخر تناوله لبيان اهتمام سيبويه ، والنحويين العرب ، بالأصول المقدرة للتراكيب ، مبيّنًا أن ما شاع حديثًا من مفاهيم ، كالبنية السطحية ، والبنية العميقة ، لم يكن غائبًا عن أذهان النحويين العرب في معالجتهم ، وتحليلهم للتراكيب في العربية.

غير أن تطرق هؤلاء لهذا الموضوع كان سريعًا ، واكتفوا بعرض أمثلة على تقدير بعض النحويين للأصل لبعض التراكيب ؛ فلم يبيّنوا أسبابه ، وضوابطه ، فضلًا عن عدم وضع تعريف لمفهوم (تقدير الأصل) بوصفه مصطلحا مركبا ؛ لذلك عمد هذا البحث إلى تقييده بحد اصطلاحي يضبط حدوده ، ويكشف أبعاده، ويبصر القارىء بحيثياته ؛ إلى جانب بيان الأسباب ، والدوافع التي كانت تدفع أهل الصناعة النحوية ،إلى مراعاتها حين تقدير الأصل للتراكيب .

وقد آثر البحث اختيار أحد النحويين المتأخرين ؛ لبيان تلك الأسباب ، والأُسس الضابطة لكيفية العمل به ، في ضوء دراساته؛ وذلك أن المتأخرين تميّزوا في مصنفاتهم بنقل أغلب الآراء النحوية التي تقال في مسألة ما ، إن لم يكن جميعها ، مستعرضين حجج كلّ فريق . ومن أهمّ هؤلاء المتأخرين ابن الحاجب المتوفى سنة ستٍّ مئةٍ وستٍّ وأربعين ، الذي تميّز بشخصيته النحوية الفذة ، وقد ظهر ذلك واضحا في أثناء تحليله للأحكام النحوية ، ومحاوراته الهادئة ، ومعالجاته ، وردوده على أصحاب النظر النحوي .

ولمّا كان (تقدير الاصل) موضوعًا عامًّا يشمل مسائل كثيرة ، لا يسع لبحث مثل هذا أن يستوعبها ، آثرنا أن يكون بحثنا هذا مقتصرًا على تلك التراكيب التي عالجها ابن الحاجب عن طريق تقدير محذوف .

وقد جاء البحث في مطلبين ، سبقهما تمهيد ، وتلتهما خاتمة ، أمّا التمهيد ؛فقد أشرنا فيه إلى (تقدير الأصل) في التراكيب في التراث النحوي ، وبيان موقف الدرس اللغوي الحديث منه . وقبل ذلك وجب التطرق إلى مفاهيم التقدير ، والأصل ، وتقدير الأصل في التراكيب ، وذلك ببيان تعريف كلٍّ منها .

أما المطلب الأول؛ فقد استطعنا فيه عن طريق معالجات ابن الحاجب لتقدير أصول التراكيب ، التي كانت تعرض له ، استكشاف الأسباب ، والدوافع ، التي كانت تدفع باتجاه تقدير الأصل لتركيب ما . وأمّا المطلب الثاني ؛ فقد استخرجنا الضوابط التي كان ابن الحاجب يراعيها حين تقدير الأصول للتراكيب . ثم ختمنا البحث بأهم النتائج التي توصلنا إليها .

التمهيد

التقدير والأصل مدخل نظري ومحددات اصطلاحية بين القدماء والمحدثين.

أولاً: التقدير والأصل في دائرتي اللغة والاصطلاح .

التقدير هو التفكير في تسوية أمرٍ ، أو جعل الشيء على المقدار بتحديده أو تعقيبه[1]. وكثيرًا ما يُقرن في الاصطلاح بالحذف ، فقد عرّفه بعضهم بأنه " تعيين ما هو محذوف من الجملة لسبب ما ، وإبقاؤه في النية ، كما لو قيل : (من جاء) ؟ فنقول : (محمد) ، فيكون التقدير (جاء محمد)"[2] . وحين عمد بعضهم إلى ذكر صور التأويل النحوي ، وهي : الحذف والتقدير ، والزيادة ، والتقديم والتأخير[3] ، نرى أنه قرن التقدير بالحذف ، مع أن الزيادة والتقديم والتأخير يندرجان تحت موضوع التقدير أيضًا ، أو هما صورتان من صور التقدير أيضًا ؛ لذلك حين عرف الدكتور داود عبده التقدير عرّفه تعريفًا يسمح لنا بإدخال قضايا أخرى تحته غير تقدير المحذوف؛ إذ يقول معرفًا إيّاه : " ضبط العلاقة بين التركيب الظاهر وبين الأصول التي تنظم بنيته عندهم "[4].

وضبط هذه العلاقة بين ظاهر التركيب ، وبنيته الأصلية ، التي يفترض أن يكون عليها التركيب ، يحصل عن طريق قضايا متعددة ، يلجأ إليها أصحاب الصنعة النحوية ، وبعبارة أخرى إن تركيبًا ما قد يطرأ عليه ما يُخرجه عن الأصل الذي افترضه النحويون للتركيب في العربية ، فيلجأون إلى تقديرٍ ما بغية جعله على الأصل الصحيح . وقد عمد الدكتور محمود سليمان ياقوت إلى بحث القضايا التي تندرج تحت مصطلح التقدير في مصنفه (قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين) . وقد حصر هذه القضايا في الحذف ، والأصلية والفرعية ، والزيادة ، والتقديم والتأخير.

لذلك نرى في بحثنا هذا أن التقدير قضية عامّة ، تندرج تحتها قضايا نحوية متعددة ، يلجأ إليها النحويون ، بغية التوصل إلى الأصل المفترض منهم للكلمة أو الجملة في العربية .

أمّا الأصل ؛ فله في اللغة معانٍ متعددة تكاد تكون مترادفة ، فقد ذكر الخليل (ت175هـ) أن الأصل هو " أسفل كلّ شيء " [5] ، وذكر ابن فارس (ت395هـ) أنه " أساس الشيء " [6] ، فيما ذكر الراغب الأصفهاني (ت425هـ) أن " أصل الشيء قاعدته " [7] .

أمّا في الاصطلاح ؛ فقد عرّفه التهانوي (ت1158هـ) بأنه " الحالة التي تكون للشيء قبل عروض العوارض عليه ، كما يُقال : الأصل في الماء الطهارة ، والأصل في الأشياء الإباحة " [8] ، وعرّفه الدكتور أحمد سليمان ياقوت بأنه " القالب المعياري المفترض أو المُتصّور في ذهن النحاة " [9] ، فيما عرّفه مصطفى جمال الدين بـ " مثلٌ عليا افترضها النحاة للكلمة والجملة العربية ؛ ليسهل عليهم عملية التصنيف والتبويب " [10] .

ثانياً : تقدير الأصل في التركيب الإسنادي المفيد .

يطلق مصطلح التركيب في النحو ويُراد به الكلام أو الجملة[11] ، فقد ذكر الزمخشري (ت538هـ) أن الكلام " لا يتأتّى إلّا في اسمين ، أو في فعل واسم " [12] ، ثمّ علّق ابن يعيش (ت643هـ) على كلام الزمخشري قائلًا : " وهذه إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام ، ويحصل منه الفائدة " [13] ، فالتركيب المقصود هنا هو الكلام ، أو الجملة المفيدة ، اللذين يقومان على مبدأي الإسناد والفائدة .

إن تحليل النحويين العرب للجملة العربية كان مبنيًّا على أسس كثيرة ، ولعلّ من أهمّ هذه الأسس وأبرزها تقدير أصلها[14] ، حين يعتريها ما يجعلها مخالفة لأصلها ، الذي افترضه النحويون لها من شكلٍ ، وبناءٍ ، ودلالة .

فمثلًا الأصل في الكلام الذكر ، فإذا عُدل عن هذا الأصل بحذف عنصرٍ ، أو أكثر منه ، وجب تقدير المحذوف ، ففي قول الشاعر[15] :

وَيَأوِي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وَشَعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلِ السَّعَالِي

ذهب الخليل إلى أن (شعثًا) منصوب بفعل محذوف ، قال سيبويه (ت180هـ) : " قال الخليل : كأنه قال : (وأذكرُهنّ شعثًا) ، إلّا أن هذا فعل لا يُستعمل إظهارُه " [16] . والأصل في الكلام أيضًا الرتبة بين عناصره ، وقد يُعدل عن الأصل إلى التقديم والتأخير الذي قد يُخرج التركيب عن أصله ، وحينئذٍ يجب تقدير أصل التركيب في ترتيب عناصره . ففي قول الشاعر[17] :

وَإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسْأَلَةٍ يَقولُ لَا غَائِبٌ مَالي وَلا حَرِمُ

جاء الفعل (يقول) غير مجزومٍ ، مع أنه جواب (إن) الشرطية الجازمة ، لذا ذهب سيبويه إلى أن أصل التركيب : " يقول إن أتاه خليل ..... " ، جاء في الكتاب : " وقد تقول : (إن أتيتني آتيك) ، أي (آتيك إن أتيتني) ، قال زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرمُ " [18].

فالنحويون العرب لمّا كانوا يواجهون تراكيب ، لم تجرِ على قواعدهم ، وأقيستهم هذه ، كانوا يلجؤون إلى التقدير ؛ كي تتسق هذه التراكيب ما وضعوه من أحكام لها ، وتكون معادلة للأصل الذي أقرّوه للجملة في العربية .

لذا نستطيع أن نقول : إنّ تقدير الأصل للتراكيب عند النحويين عبارة عن معالجة فنية لتركيب خارج عن القواعد النحوية التي افترضها النحويون ، وإن هذه المعالجة تقوم على قضية من قضايا التقدير ، بغية التوصل إلى الأصل المفترض .

غير أن الإرث الذي تركه النحويون القدماء ، فيما يتّصل بتقدير أصول التراكيب الخارجة عن القواعد ، ولا سيما تلك التي يعتري عنصرًا منها ، أو أكثرَ ، الحذفُ ، انتقادًا لاذعًا من بعض المتأخرين ، كابن مضاء (ت592هـ) ، الذي كان يقرّ بتقدير عنصر محذوف ، إذا كان الكلام لا يتمُّ إلّا به ، وكان معلومًا للمخاطب ، كتقدير فعل بعد (قل)[19] في قوله تعالى ((ويسألونك ماذا ينفقون قل العفوَ)) [البقرة: 218-219] غير أنه كان لا يُقرُّ بذلك الحذف الذي تستدعيه الصناعة النحوية ، كما في بابي الاشتغال والنداء[20] .

أمّا المحدثون فقسم منهم كان انتقادهم أشدّ ، وأوسع دائرةً ، إذ إنهم أدخلوا في دائرة رفضهم للتقديرات ذلك النوع الذي أقرّه ابن مضاء ، فهذا الدكتور مهدي المخزومي ينتقد ابن الأثير ، الذي ذهب إلى أن التركيب في قوله تعالى ((فضربَ الرقاب))[[محمد: ٤]" أصله (فاضربوا الرقاب) وذلك لأنّ المفعول المطلق لا بدّ له من ناصب[21] ، غير أن الدكتور المخزومي لا يرى بأسًا من وجود منصوب دون ناصب ، وهذا ما نصَّ عليه بقوله : " فليس في الكلام ما يشير إلى ما كان عليه الأصل الذي افترضه ابن الأثير ، ولا إلى فعل يُنسب إليه النصب ، ولكن هذا النوع من التخريج المتكلف من عمل النحاة الذين لا يصدقون أن يكون في اللغة منصوب من غير منسوب إلى فعل ينصبه " [22].

ولعلّ السبب في موقف قسم من المحدثين من التقدير ، ورفضه بكلّ أشكاله هو تبنيّهم للمنهج الوصفيّ في دراسة اللغة وبحثها . فمعلوم أنّ المنهج الوصفيّ " ينظر إلى اللغة نظرة وصفية تعتمد على الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية الموجودة بالفعل ، ولا يهدف من ذلك إلى وضع قواعد يفرضها على المتكلمين باللغة ، بل كلّ ما يهدف إليه هو وصف نظام اللغة الصوتي ، والصرفي ، والنحوي ، ووضع معاجمها " [23]، ولهذا لا يقرُّ هذا المنهج مبدأ التقدير الذي تستدعيه المعايير ، والقواعد ، والأقيسة النحوية ؛ لأنه في نظرهم " يتوهم أبعادًا في النص الموجود ، لا وجود لها فيه ، ويسبغ عليه من الخيال صورة تلبّي كلّ ما تحتاج إليه القواعد ، وتفي بكلّ ما تفرضه الأحكام " [24]. يقول الدكتور إبراهيم السامرائي مبديًا انتقاده من آراء النحويين في نحو قولنا : (يا تيم تيم عدي) ، التي تقوم على التقدير القائم على التعليل[25] ، وداعيًا إلى قصر مهمة النحوي على وصف الحالة النحوية : " أقول : هذا نموذج من نماذج العلم النحوي الكثيرة ، وهو نموذج لا يعطيهم قوة ، ولا يُمكِّنُ لآرائهم ، بل تبدو قلقة ، وإن الموضوع مسألة احتمالات ، واجتهادات ، وإن توجيهات النصب ، أو الرفع تقوم على شيء مثل الألاعيب . وعلى هذا فإن الباحثَ الحديثَ في النحو لا يستطيع إلّا أن يرفض هذه التوجيهات ، ويُجري الكلام على الوجه الواضح والسهل ، وليس من مهمة النحويِّ أن يوجّه الأحوال ، ويعلّل هذه الوجوه ، بل تقتصر مهمّته على الوصف " [26].

ويبدو أنّ تبنيَ قسمٍ من اللغويين المحدثين لهذا المنهج الوصفي كان ناتجًا من شعورهم بحاجة النحو العربي إلى إفراغه من الأحكام المنطقية والعقلية ، التي طغت على غيرها ، في دراسات القدماء للنحو[27].

غير أن موقف هؤلاء الذين تبنّوا المنهج الوصفي في دراساتهم لم يسلم من سهام النقد ممّن عاصروهم ، فهذا الدكتور داود عبده يقول في حقّهم : " أصبح من الشائع بين اللغويين العرب في العقدين الأخيرين أن يتبنوا المنهج الوصفي في اللغة ، وهو ردّ فعل للمآخذ الكثيرة على المنهج الفلسفي الذي وصم به اللغويون ، والنحويون العرب القدامى ، ويخيّل إليّ أن عددًا من هؤلاء اللغويين المحدثين قد بلغ في التعصب للمنهج الوصفي حدّ التطرف ، فكاد يجرّد علم اللغة ممّا يستحقّ أن يسمّى من أجله علماء اللغة ، ولعلّ هذا التطرف مبنيّ في الدرجة الأولى على سوء فهم للمنهج الوصفيّ في اللغة " [28] . لذلك نرى الدكتور داود عبده يُقرُّ بمبدأ تقدير أصل التركيب في بعض المواضع - وإن كان قد رفض ذلك في مواضع أُخر ، معلّلًا ذلك بأنّ واقع اللغة العربية وتركيبها يحتّم التقدير في كثير من الأحيان . مثالُ ذلك وجوب تقدير اسم مضاف في نحو قول العرب : (ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً) ، وتقدير أداة الشرط وفعل الشرط في نحو قولنا : (ادرسْ تنجحْ) [29] .

ثالثاً: أصل التركيب والبنية العميقة .

كانت المدرسة الوصفية تهدف من دراستها للغة إلى وصف نظام اللغة بجميع مستوياته ، فلم ترتضِ لنفسها أن تضع قواعد تفرضها على المتكلمين باللغة[30] ، وكانت بعيدة كل البعد عن التقدير ، والتعليل عند تحليل اللغوية[31] .

أمّا المدرسة التوليدية التحويلية التي ظهرت على يد اللغوي الأمريكي نعوم تشومسكي ؛فقد صبّت اهتمامها بمنتج اللغة نفسه ، وقدرته على الأداء اللغوي ، وتقوم في دراستها للغة على التفسير ، والتحليل للتراكيب اللغوية

؛ لذلك كان من أهمّ مبادئها التي تقوم عليها في تحليل التراكيب اللغوية أن لهذه التراكيب اللغوية بنيتين ، بنية عميقة ، وبنية سطحية . والمقصود من البنية العميقة الفكرة الذهنية المجردة في عقل الإنسان ، التي يعبر عنها المتكلم بجملة توليدية ، ومقياسه المقدرة ، أو الكفاية اللغوية . أمّا البنية السطحية ، ومقياسه الأداء اللغوي ، فهي تجسيد لهذه الفكرة في تراكيب منطوقة محولة من الجملة التوليدية عن طريق قانون من قوانين التحويل ، التي تتمثل بالحذف ، والترتيب ، والزيادة ، والتبعية والإحلال . فالتحويل هو وصف للعلاقة بين التركيب الباطني ، أو ما يسمى البنية العميقة ، والتركيب الظاهري ، أو ما يسمى البنية السطحية[32] .

وقد دفع مفهوم التحويل هذا بعض اللغويين المحدثين إلى القول بأن هناك تطابقًا بين بعض من مفاهيم المنهج التحويلي ، وبين قول النحويين العرب القدماء بالأصلية والفرعية[33] ، إذ إنهم ذهبوا إلى أن كثيرًا من التراكيب لها أصل عميق ، ومن أمثلة ذلك قول أحدهم ، مشيرًا إلى اهتمام سيبويه ببيان الأصول التقديرية للتراكيب : " لم يكتف سيبويه بالنظر إلى ظاهر التراكيب التي يقوم بدراستها ، وإنما تعدى ذلك إلى الاهتمام بتقدير الأصول التي تختفي وراء هذه البنية الظاهرة ، فقد بين سيبويه أن تركيبا نحو : (إما عبد الله فمنطلق) محول عن قولك : (عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق) ... ، وجعل البنية العميقة لما يسمى بدل البعض وبدل الاشتمال هو التركيب الإضافي الذي حدث فيه تحويل بوضع المضاف إليه موضع المضاف ، فإذا قلت : (رأيت قومك أكثرهم ورأيت بني زيد ثلثيهم) ، فإنّما تريد : أكثر قومك ورأيت ثلثي قومك . وفي قوله إن الإضافة المعنوية تكون على معنى (من) ، أو (في) ، أو (اللام) إشارة إلى أن الأصل في هذه الإضافة تكون بحرف الجر ، ولكن تم التحويل بحذف حرف الجر ،وحذف التنوين من المضاف ، فنقول : (هذا خاتم حديد ، وهذا ثوب زيد) ، والمعنى : (هذا خاتم من حديد ، وهذا ثوب لزيد) " [34] .

غير أنّ قسمًا آخر من اللغويين المحدثين ، ولا سيما ممّن تبنّى المنهج الوصفي ، كانوا قد رفضوا تقدير بنية عميقة للتراكيب التي تكون خارجة عن الأصول التي افترضها النحويون للجملة العربية ، ولا سيما تلك التي ينالها الحذف ، إذ يرى بعضهم أن هذه التقديرات ليست أكثر من فرضيات لا تصلح مادة للتقعيد[35] .

المطلب الأول : أسباب اللجوء إلى تقدير الأصل في التراكيب الإسنادية .

من المعلوم أن مخالفة التركيب للأصول الموضوعة له لا تخرجه عن دائرة الفصاحة ، بل إن المخالفة قد تكون لونًا من ألوان البلاغةِ ، وثمة تراكيب جمّة في القرآن الكريم وقد نالها حذفٌ ، أو زيادة ، أو تقديمٌ وتأخير بين عناصرِه ، ولم يزدها ذلك إلّا روعةً ، وبهاءً ، وأسرًا للقلوب ، وثمة تراكيب أُخر وردت عن العرب في كلامهم شعرًا ونثرًا ، وقد عُدل بها عن أصلها ، فلم يقدح ذلك في فصاحتها[36].

غيرَ أن هذه المخالفة في التراكيب ، سواءٌ كانت واجبة أو جائزة ، أوجبت على النحويين تخريج هذه التراكيب على ما وضعوه من أصول وقواعد للتركيب في العربية ؛ فقد رسخ في أذهانهم " أن وراء هذا التركيب الظاهر يكمن تركيب مثاليّ آخر ، يتم في ضوئه تفسير الظاهرة ؛ ليروا من خلاله دقةَ أصولهم ، واكتمالها ، حتى وإن كان المعنى ظاهرا بدونها ، وهذا ما يقتضيه بناء أي نظرية علمية " [37] ، وهذه المثالية في التركيب لا تكون إلّا إذا كان جاريًا على الأصول الموضوعة منهم للجملة في العربية .

وقد سار ابن الحاجب على درب أصحابه من النحويين القدماء في الاحتفاء بالأصول والقواعد الموضوعة للجملة العربية ، وقد تميّز عنهم بأنه كان من الأصوليين الفقهاء الذين كان معروفًا عنهم اعتناؤهم بالقياس ، لذلك كان في دراساته النحوية مهتمًا غاية الاهتمام بتقدير أصل للتراكيب التي يراها خارجة عن القواعد النحوية ، وقد عبّر عن ذلك بأكثر من لفظ ، كاستعماله لفظة (أصل) ، كما في قوله : " وكقولك : (إياك من الأسد) ، وأصله : (نحّك) " [38] ، أو لفظة (معنى) ، كما في قوله : " كقولهم : (قم قائمًا) ، ومعناه : (قم قيامًا) ؛ لأن (قائمًا) لا يستقيم أن يكون حالًا لتعذّر تقدير الحال فيه ..... فوجب أن يُعدَل به إلى معنى المصدر " [39] ، أو لفظة (تقدير)، كما في قوله : " ومن حذف الخبر لزومًا قولُهم : (لعمرُك لأفعلنّ) ، ونحوه ، وتقديره : قسمي أو يميني ، لسدّ الجواب مسدّه " [40] ، أو لفظة (متأوّل) ، كما في قوله : " واتفقوا على أنه لا يُخبر بظرف الزمان عن الجثث لوضوحه ، فلا فائدة لوقوعه بلا فائدة ، بخلاف ظرف المكان ، وبخلاف المعاني ، وقولهم : " الليلةَ الهلالُ " متأوّل ، أي : حدوثُ الهلال " [41].

وقد يذكر أصل التركيب مباشرة ، من دون استعمال لفظ يشير إلى ذلك كما في قوله : " وأمّا قول الأعشى[42] :

إنّ مَحَلًّا وَإنَّ مُرتَحِلًا وَإنّ في السَّفَرِ إذْ مَضَوا مَهَلا

فواضحٌ أيضًا ، أي (إنّ لنا محلًّا) " [43]

ويُمكن أن نعدّ تلك الأصول والقواعد أسبابًا قد دفعت بابن الحاجب في كثير من المواضع التي تعرض له فيها مثل هذا النوع من التراكيب ، إلى تقدير أصل لها . ويمكن إجمال هذه الأسباب بما يأتي :

أولًا : مبدأ الإسناد في الكلام أو الجملة المفيدة .

أ : وجوب الإسناد بين لفظين يُسند أحدُهما إلى الآخر.

تقوم نظرية تأليف الكلام أو الجملة المفيدة في عرف أغلب النحويين القدماء على مبدأ أساسيٍّ هو الإسناد ، ولمّا كان الإسناد يعني الإخبار بكلمة عن أخرى ، اقتضى وجود لفظين يُسند أحدهما إلى الآخر ، فيكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه . وقد أشار إلى ذلك أوائل النحويين ، وفي مقدمتهم سيبويه ، حيث قال في كتابه : " هذا باب المسند ، والمسند إليه ، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدًّا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء "[44] .

ولا بدّ من وجود هذين العنصرين ـ اللذين يسميهما النحويون عمدتا الكلام ـ لفظًا في تأليف الجملة المفيدة ، وإلّا فلا بدّ من تقديرهما ، قال الرضي (ت686هـ) : " وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كـ (زيد قائم) ، و(قام زيد) ومقدرين كـ (نعم) في جواب من قال : (أزيد قائم أو أقام زيد ؟) " [45] ؛ لذلك جرت عادة النحويين في تقديرهما ، إن لم يجرِ لهما ذكر في الكلام ؛ لمعادلة الأصل المفترض منهم في مسألة وجوب تأليف الكلام منهما[46] .

وغير هذين العنصرين من مكملات الجملة كالمفاعيل والتوابع وغيرهما يُطلق عليها مصطلح الفضلة ، " وقد يشعر هذا المصطلح بحسب مدلوله اللغوي بالزيادة ، وقد يفهم من ذلك أنه مادام فضلة فذكره وحذفه سواء ، ولكن هذه المصطلحات للتفريق بين العنصر الذي تتكون به الجملة وغيره ، فلا يمكن مثلًا أن تتكون جملة من (مبتدأ + تمييز) أو (فاعل + حال) فقط ، إلى غير هذه الوظائف المختلفة التي ليست من العناصر المكونة لدعامتي الجملة الأساسيتين " [47].

أمّا المحدثون فمنهم من وافق القدماء في وجوب تأليف الكلام أو الجملة المفيدة من هذين الركنين الأساسيين[48] ، ومنهم من لم يُقرَّ بهذا الشكل للجملة ، مكتفيًا منها بشرط إفادتها ، وذلك لأنّ " صور الجملة المختلفة لا تخضع جميعها لقاعدة الإسناد ، فهناك تراكيب تندُّ عن ذلك ، ولا يرون مسوّغًا لإخضاعها إلى دائرة الإسناد باللجوء إلى التقدير ، والتأويل "[49] ؛ لذلك يقول الدكتور إبراهيم أنيس في تعريفه للجملة : " أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنًى مستقلًّا بنفسه ، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر " [50].

أمّا ابن الحاجب فليس بدعًا بين النحويين القدماء ، فهو يقرّ بوجوب ائتلاف الكلام أو الجملة المفيدة في العربية من عنصرين ، يسند أحدهما إلى الآخر ، إذ يرى أنّ أيَّ تركيب مجرَّدُ أصوات ، لا معنى لها ، ولا فائدة ترتجى منها ، إذا لم يكن في التركيب إسناد ، يقول الزمخشري في باب العامل في المبتدأ والخبر : " وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد " [51] ، وعلّق ابن الحاجب على قول الزمخشري مبيّنًا أهمية الإسناد : " لأنه المعنى الذي به يحصل التركيب المقتضي للإعراب ، إذ لولا ذلك لكانا على ما ذكر ، حكمهما حكم الأصوات التي لا إعراب فيها " [52] . والإسناد عنده هو " الحكم على أحد الجزأين بالآخر على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده " [53] .

وقد وردت تراكيب كثيرة خالية من هذين الركنين ، وهو ما دفع بابن الحاجب إلى تقدير أصل لهذه التراكيب ، ومن هذه التراكيب :

1- (إياك والأسد) و (هذا ولا زعماتِك) .

يذهب القدماء من النحويين ، بصريين ، وكوفيين ، إلى أنّ الاسم المنصوب في أسلوبي الإغراء أو التحذير منصوبان بفعل مضمر ، يقول ابن يعيش : " فمن ذلك قولهم : (إياك والأسد) ، فـ (إياك) اسم منصوب الموضع

، والناصب لـه فعل مضمر ، وتقديره (إياك باعد وإياك نحِّ) ، ومـا أشبه ذلـك " [54] . ومعلوم أنّ تقدير فعل يستدعي تقدير فاعل ، يُسنَد إليه هذا الفعل المقدّر ؛ لأنّ الاسم المذكور منصوب على أنـه مفعول بـه ، ففي الحقيقة أن المحذوفَ عندهم تركيب إسناديٌّ مفيد . ولا شكَّ في أنّ الذي دفع بـالنحويين إلى تقدير جملة مؤلفة من فعل وفاعل هو مذهبهم في أن الكلام أو الجملة المفيدة يجب أن يتكون من مسندٍ ، ومسند إليه ، فإذا مـا واجهوا تركيبًا خاليًا منهما ، عمدوا إلى أصل له ، يقدرونه.

وأمّا المحدثون ؛ فقد ذهب بعضهم فيما يخصُّ أسلوبي الإغراء والتحذير إلى أنـه لا حاجة إلى تقدير ناصب للاسم المنصوب ، مادامت الجملة فيها فائدة ، وتامّة المعنى ، مشيرًا إلى أن نظرية العامل هي التي جرّت إلى التقدير ، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي : " إنّ نصب هذه الأسماء الكثيرة لا يثير في أنفسنا حاجة للبحث عن عامل ، فليس ذلك من منهجنا ؛ فإننا نكتفي بالإشارة إلى ورود هذه الأسماء منصوبة ، ولا نقول بالعامل الناصب لها ، وذلك أن المنهج الذي نأخذ أنفسنا بـه هو وصف الكلام الذي يستعمله المعربون "[55] ، والصحيح أن الذي دفع بالقدماء إلى تقدير أصل لأسلوبي الإغراء ، والتحذير ، هو إيمانهم بمبدأ الإسناد في جوب تـأليف الكلام ، وليس الدافعُ نظرية العامل.

وأمّا ابن الحاجب ؛ فشأنه في هذا الموضع شأن النحويين القدماء ؛ إذ يلجأ إلى تقدير أصل لمثل هذه التراكيب ، وذلك بتقدير جملةٍ من فعل وفاعل ، يقول ابن الحاجب : " وكقولك : (إياك من الأسد) ، وأصله : نحِّك ، إلا أن الضميرين إذا كانا لشيءٍ واحد وجب إبدال الثاني بـالنفس في غير أفعال القلوب ، فصار تقديره : نحِّ نفسَك ، ثمّ حذف الفعل بفاعله ، فزال الموجب لتغيير إضمار الثاني ، فوجب رجوعه إلى أصله ، إلّا أنـه لا يمكن الإتيان بـه متّصلًا ؛ لعدم ما يتّصل به ، فوجب أن يكون منفصلًا " [56].

غير أنه كان حريصًا على ذكر ما يدلُ على الأصل المقدر من الحال المشاهدة ، يتجلّى ذلك فيما أُثر عن بعض العرب من قولهم : (كليهما وتمرًا) ، يقول ابن الحاجب : " قيل : أصله أن عمرًا الجعدي كان بين يديه قُرص وزُبد ، فقال لـه رجل : أطعمني من قُرصك وزُبدك ، فقال عمرٌو : كليهما وتمرًا أي : أطعمك كليهما وأزيدك تمرًا " [57] ، وقد يقوم بتفسيرٍ مناسب ؛ للدلالة على الأصل الذي يقدره ، كقوله في (هذا ولا زعماتِك) : " كأن المخاطب وعد بفعل أشياء ، فلم يفِ بها ، ثم رأى الواعدُ الموعودَ على حال دونها ، فقال الموعودُ لـه : هـذا ولا زعماتِـك ، أي : أرضـى هـذا ولا زعماتِـك " [58] ، فأصـل التركيـب هـو : " أرضـى هـذا ولا أتـوهم زعماتِك" .

2- (خيرَ مقدم ، سقيًا)

في العربيـة ثمـة تراكيب مفيدة ، خاليـة من المسند والمسند إليـه ، اكتفى قائلوها بذكر مصادر منصوبة ، ويرى النحويون أنها منصوبة على أنها مفاعيل مطلقة ، ولمعادلة الأصل المفترض في وجوب تأليف الكلام من مسند ومسند إليه ؛ يلجأ النحويون إلى تقدير أصل لهذه التراكيب ، وذلك بتقدير جملة مكونة من فعل وفاعل .

وهذه المصادر يمكن تصنيفها إلى نوعين من حيث جواز الحذف في الأصل المفترض ، نحو (خير مقدم) ، ووجوبه ، نحو (سقيًا) . وينقسم النوع الثاني الذي قرر النحويون فيه وجوب حذف فعله إلى نوعين ، الأول ما له فعل من لفظه غير أنه واجب الحذف ، نحو(سقيًا) المذكور ، والثاني ما ليس لـه فعل من لفظه ، نحو (دفرًا) ، لذلك يقدر له فعل مرادف لمعناه . يقول ابن يعيش : " قد تقدم من قولنا أن المصدر ينتصب بالفعل ، وهو أحد المفعولات . وقد يُحذف فعله لدليل الحال عليه . وهو في قولك على ثلاثة أضرب : منها ضرب يحذف فعله ، ويجوز ظهوره ، فأنت فيه بالخيار إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته ، وضرب لا يجوز استعمال فعله ، ولا إظهاره ، وضرب ليس لـه فعل البتة " [59]، وقال في النوع الذي لا فعل لـه " وهذه لا يؤخذ منها فعل ألبتة فإذا سئلت عنها مثّلت بقولك : نتنًا لقرب معناهما . وليس من (أُفةً وتُفةً وبَهرًا ودَفرًا) ، وإنّما تردُّها إلى (نتنًا) ؛ لأنه مصدر لفعل معروف وهو (نَتَنَ نتْنًا) " [60].

أمّا المحدثون الذين منهم مَن لا يؤمن بفكرة وجوب الإسناد في الكلام ، مكتفيًا بعنصر الفائدة فيه ، فلا يلجأ إلى التقدير ، فالدكتور مهدي المخزومي ، وهو ممن يرفض فكرة تقدير الأصل جملةً ، وتفصيلًا لكثير من المنصوبات التي ترد في الكلام من دون ناصب لها ، يذهب إلى أن مناسبات القول وقرائنه تدلّ أحيانًا على الفعل ، فيكون " سياق الكلام بما يحفُّ به من ملابسات ، وما يدلُّ عليه من قرائن كالبدل منه " [61] ؛ لذلك يرى

المخزومي أنْ لا حاجة للمتكلم أو السامع إلى التقدير ، لوضوح المحذوف ، ولو ذُكر المحذوف لكان حشوًا ، لا جدوى منه ؛ لذلك قرر أنه ليس ممن يقول بالعامل ؛ لأنّ العامل في نظره هو ما يجرُّ إلى التقدير[62] . والصحيح أن الذي دفع بالقدماء إلى تقدير الفعل في مثل هذه المواضع هو نفسه الذي دفعهم إلى التقدير في أسلوبي الإغراء والتحذير ، وهو إيمانهم بمبدأ الإسناد في جوب تأليف الكلام ، وليس الدافعُ نظرية العامل.

أمّا ابن الحاجب ؛ فلم يخرج هنا عن الأطر النحوية التقليدية في وجوب تقدير أصل لهذه التراكيب ؛ لخلوّها من مسندٍ ومسندٍ إليه ، فالنوع الأول عنده ، نحو قولهم للقادم من السفر (خير مقدمٍ) تكون القرينة فيه من الحال المشاهدة ، وسياق الحال دالًّا على أصل التركيب ، وهذا ما اشار اليه بقوله : " فالنوع الأول كقولك للقادم من سفره : (خير مقدم) ، وهو ما قامت فيه قرينة تدل على الفعل المحذوف من غير زيادة " [63] ؛ وعلى هذا يكون الأصل هو : (قدمت خيرَ مقدم) ، يقول ابن يعيش : " فالضرب الأول نحو قولك لمن لقيته وعليه وعثاء السفر ، ومعه آلته ، فعلمت أنه آئب من سفره ، فقلت : (خير مقدم) ، أي : (قدمت خيرَ مقدم) ، فـ (خير) منصوب على المصدر "[64].

لذلك حرص ابن الحاجب على ذكر الحال أو القصة التي تدلّ على الأصل المقدر ، يتجلى ذلك في أصل القول الوارد عن بعض العرب وهو (أو فرقًا خيرًا من حبّ) ، إذ قال : " وقولهم : (أوفرقًا خيرًا من حب) مثل لمن يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره .... ويُقال إن الحجاج لمّا حبس الغضبان بن القبعثرى ، ثم جاء كتاب عبد الملك بأن يُطلق كلّ مسجون ، ثم أحضره ، قال : إنك لسمين ، فقال : ضيف الأمير يسمن ، فقال : أنت القائل لأهل العراق : تعشوا الجِدْي قبل أن يتغدّاكم ؟ قال : ما نفعت تلك الكلمة قائلها ، ولا ضرّت مَن قيلت فيه ، فقال : أتحبّني ياغضبان ، فقال : أو فرقًا خيرًا من حب " [65] .

أمّا النوع الثاني من المصادر، التي يكون فيها حذف الأصل واجبًا ، وللمصدر فعل يلاقيه في الاشتقاق، فهي :

1- إمّا أن تكون في سياق الطلب ، الأمر ، والدعاء ، والنهي ، والتوبيخ نحو : (صبرًا ، وسقيًا ، وقيامًا لا قعودًا ، ألؤمًا) ، وقد ذكر ابن الحاجب أن هذا النوع موقوف على السماع ، ولا يجوز القياس عليه ، وأن الأصل المقدر له قد حذف ؛ لكثرة الاستعمال ، وهذا ما نص عليه حينما أوضح رأيه في هذا الباب قائلا : " والنوع الثاني ، وهو الذي يجب إضمار فعله ، ولكنه له فعل ، نحو سقيًا ورعيًا إلى آخره ، فقد أكثر من تمثيل هذا القسم ؛ لأنه ليس له ضابط يضبط ما انتشر منه ..... وكلام سيبويه يشعر بأن علة الحذف في هذه المواضع كثرته في كلامهم ، حتى قامت الكثرة مقام ذكره " [66] . وذهب بعض النحويين إلى أن علة الحذف هو الاستغناء بالمصدر عن الفعل ، ومن هؤلاء ابن يعيش ؛ إذ قال : " اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعل ، وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر ، وذلك قولك في الدعاء للإنسان : سقيا ورعيا ، والمراد : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ، فانتصبا بالفعل المضمر ، وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل ، وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا : الحذرَ ، والمعنى : احذر الحذرَ ، ولم يذكروا احذر ، فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك : سقيا ، ورعيا كقولك : سقاك الله ، ورعاك الله ، فلو أظهرت الفعل صار كتكرار الفعل " [67].

2- وإمّا أن تكون في سياق الخبر ، وهي على أنواع :

1- **مصادر مسموعة كثر استعمالها** ، وقد دل سياق الحال على أصل التركيب، نحو : (حمدًا ، وشكرًا) . وقد ذهب ابن عصفور(ت 669هـ) إلى أن هذا النوع ليس من باب ما أضمر ناصبه وجوبًا ؛ إذ يجوز إظهاره .

2- **مصادر قياسية** ، ويكون فيها الأصل محذوفًا ، كأن يكون المصدر تفصيلًا لعاقبة ما قبله ، كقوله تعالى ((حتى إذا أثخنتموهم فشدّوا الوثاق فإما منًّا وإمّا فداءً))[محمد :4] ، يقول ابن الحاجب : " ثم قال ومنه قوله تعالى : (فإما منًّا بعدُ وإما فداء ، وفصله ؛ ليبين أنّه نوع ثالث من النوع الأصلي ، وهو أيضا باب ، له ضابط يحمل أشباهه ، وضابطه أن تتقدم جملة متضمنة فوائد ، فإذا ذكرت فوائدها بألفاظ المصادر وجب حذف أفعالها ، فحذفوا الفعل لقيام القرينة الأولى ، وهي الجملة التي هذه فوائدها ، والتزموه ؛ لأن اللفظ الأول قد وقع موقع الفعل فاستغني عنه لفظا ومعنى ، كقوله تعالى ((فشدّوا الوثاق)) فإن شدّ الوثاق متضمنٌ لفوائد وجودية من منٍّ ، أو استرقاق ، أو فداء ، أو قتل ، فلما ذكرت تيك المعاني بألفاظ المصادر لم تذكر أفعالها ، وقيل : فإمّا منًّا بعدُ وإمّا فداءً ، ولو قيل في مثله : فإما تمنون منًّا وإمّا تفادون فداء ، لم يجز " [68] ، فأصل التركيب

الذي ذكره ابن الحاجب آخرًا ، وهو (فإمّا تمنون ....) نال بعض عناصره الحذف وجوبًا ؛ لتقدم ما يدلّ عليه ، ويكون ، إذا ذكر ، حشوًا ، وتطويلًا في الكلام ، لا فائدة منه.

أو كأن يكون المصدر مؤكدًا لغيره ، نحو : (هذا عبد الله حقّاً) ، أو لنفسه ، نحو : (له عليّ ألفُ درهم اعترافًا) ، فيكون الأصل محذوفًا لدلالة ما قبله عليه أيضًا ، قال ابن الحاجب : " قوله ومنه ما يكون توكيدا لغيره كقولك هذا عبد الله حقا ... وهذا أيضا موضع يعرف بالقياس ، وضابطه أن تتقدم جملة قبل المصدر لها دلالة عليه ، فان احتملت غيره فهو توكيد لغيره ، وإن لم تحتمل في المعنى غيره فهو توكيد لنفسه ، وسمي توكيدا لغيره ؛ لأنه جيء به لأجل غيره ؛ ليرفع احتماله ، وسمي الثاني توكيدا لنفسه ؛ لأنه لا معنى لغيره ، فلم يبق سواه ، ومدلوله هو مدلول الأول ، ثم مثل بالنوع الأول بقوله : (هذا عبد الله حقا) ؛ لأن المخبر بشيء عن شيء يحتمل أن يكون على خلافه ، فإذا قال : حقا ، فقد ذكر أحد المحتملين ، فلذلك كان توكيدا لغيره ، ... ثم مثل بالنوع الثاني بقولهم : (له علي ألف درهم عرفًا) ، أي : اعترافا ، ومعلوم أن من قال : (له علي ألف درهم) ، فقد اعترف ، ولا يحتمل غيره ، فإذا قال : اعترافا ، فقد ذكر ما دلّ عليه الأول ، وتعين له ، وكان توكيدا لنفسه " [69].

ب : وجوب الإسناد بين اسم واسم ، أو بين فعل واسم :

يرى أغلب النحويين القدماء أنّ طرفي الإسناد في الكلام لا بدّ أن يكونا اسمين ، أو اسم وفعل ، قال ابن الحاجب : " الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتّى ذلك إلّا في اسمين ، أو في اسم ، وفعل " [70] ، وجاء في شرح الرضي على الكافية : " فالاسمان يكوّنان كلامًا ؛ لكون أحدهما مسندًا ، والآخر مسندًا إليه ، وكذا الاسم مع الفعل؛ لكون الفعل مسندًا ، والاسم مسندًا إليه ، والاسم مع الحرف لا يكوّن كلامًا ، إذ لو جعلت الاسم مسندًا فلا مسندَ إليه ، ولو جعلته مسندًا إليه فلا مسندَ " [71].

والسرُّ في ذلك يرتبط بأصل وضع كلٍّ من الاسم ، والفعل ، والحرف ، يقول ابن الحاجب : " فالاسم والاسم ، والاسم والفعل هما قسما الكلام ، والباقي لا يستقيم كلاما ، أمّا الاسم والحرف فلا يستقيم ؛ لأنّ الحرف لا يصلح حكما ولا محكوما عليه ، وأمّا الفعل والفعل فلأنّ الفعل لا يكون محكومًا عليه ، وأمّا الفعل والحرف فأبعد ، وأمّا الحرف والحرف فأبعد ، وإنّما لم يستقم أن يكون الحرف حكمًا ولا محكومًا عليه ، لأنّه لا يستقلّ بالمفهوم الإفرادي إلّا بذكر متعلقه من اسم أو فعل ، فلا يكون بانفراده حكمًا أو محكومًا عليه ، وإنّما لم يستقم أن يكون الفعل محكومًا عليه ؛ لأن وضعه للدلالة على الحكم ، ولذلك لم يكن مدلولها إلّا بمعنى التنكير ، ولا يكون الحكم محكومًا عليه ، فوضح بذلك أنّه لا يستقيم كلام إلّا من اسمين أو من فعل واسم " [72].

غير أنه استشكل عليهم ما يُعرف بتركيب النداء ، إذ إن هذا التركيب يتكون من أداة نداء ، ومنادى ، نحو (يا زيد) ، وأدوات النداء عندهم حروف ، والمنادى يكون اسمًا ، وهذا التركيب تامُّ المعنى ، وفيه فائدة يحسن السكوت عليها ، ومستقلٌّ بنفسه ، ومع ذلك تألّف من حرف واسم ، وهو ما ينقض قاعدتهم ، في أن طرفي الإسناد لا بد أن يكونا مكوّنينِ من اسمين ، أو من اسم وفعل ؛ لهذا لجؤوا إلى تقدير أصل له ، كي يتماشى مع قواعدهم .

وقد شاع عند النحويين أنّ المنادى مفعول به ، نحو (يا عبدَ الله) ، فإذا جاء مضمومًا نحو : (يا زيد) قالوا إنه مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصب مفعول به ، واعتلّوا لذلك بأن الاسم الظاهر الذي يدلّ على الغائب وقع موقع ضمير الخطاب (الكاف) ؛ لذلك بني ، أي لوقوع الاسم الظاهر موقع الضمير [73] .

وقال الأكثرون ، وفي مقدمتهم سيبويه والمبرد[74](ت285هـ) ، إنه منصوب بفعل محذوف تقديره (أدعو ، أو أنادي) ، وقيل إن (يا) عوض عن الفعل ، أو نائبة عنه ، أو إن الفعل استغني عن إظهاره ؛ لدلالة (يا) عليه[75] .

ومن الظاهر أن تقدير الفعل (المسند) يستدعي تقدير الفاعل (المسند إليه) ، فالمحذوف عندهم جملة وليس لفظة واحدة فقط .

ونُسب إلى أبي عليٍّ الفارسي (ت377هـ) أن حرف النداء هو الناصب ، على اعتبار أنّ (يا) وأخواتها أسماء أفعال. وهذا الرأي - وإن كان يجعل نحو (يا زيد) تركيبًا مستقلًّا بذاته ، غير محتاج إلى تقدير - لم يلقَ قبولًا عند النحويين ، بدعوى أنّها " لو كانت كذلك لتحمّلتِ الضمير ، وكان يجوز اتباعه ، كما سُمع في سائر أسماء الأفعال ، ولأكتفي بها دون المنصوب ؛ لأنه فضلة ، ولا قائل بأنّها تستقلّ كلامًا " [76].

أمّا المحدثون ممّن يشترط منهم الفائدة في الكلام دون الإسناد ؛ فقد ذهبوا إلى أن تركيب النداء تركيب مستقل بنفسه ، ولا حاجة لتقدير أصل له ، عُدل منه إلى صورته الظاهرية عن طريق الحذف . فقد ذهب الدكتور عبد

الرحمن أيوب إلى أن تركيب النداء من التراكيب غير الإسنادية ، إذ إنه فرّق بين صور الجملة ، فجعلها قسمين ، إسنادية ، وغير إسنادية ، وجعل تركيب النداء ، ونعم وبئس ، والتعجب تراكيب غير إسنادية[77] . فلا حاجة لتقدير أصل لتركيب النداء على ما يرى .

أما الدكتور صاحب أبو جناح ؛ فيذهب إلى أنّ الجملة العربية لا تشترط في إفادتها وصحة تكوينهما تكامل العلاقة الإسنادية ، كما في (الطريق أمامك) ، فهي خالية من الإسناد ، وكذلك جملة النداء ، أو جملة القسم ، فهما خاليتان من الإسناد [78] ؛ لذلك يرى أبو جناح أن فائدة تقرير هذه الحقيقة ـ أي عدم اشتراط تكامل العلاقة الإسنادية في الجملة ـ هو " استبعاد كثير من التقديرات التي تنوء بها طائفة من الأنماط التركيبية في الكلام العربيّ ، مثل جملة النداء ، وجملة القسم ، وجملة الجواب ، وغيرها " [79] .

وأمّا ابن الحاجب فقد تابع سيبويه والمبرد ، فلجأ إلى تقدير أصل لتركيب النداء ، فقال : " فالوجه ما قاله النحويون في أنه منصوب بفعل مقدر ، دلّ عليه هذا الحرف المسمّى حرفَ النداء ، وأنه كان الأصل : (يا أدعو زيدًا) أو (أنادي زيدًا) " [80] . والذي دفع بابن الحاجب إلى تقدير أصل لتركيب النداء إيمانه بأن الكلام لا بدّ أن يكونَ مكوّنًا من مسند ومسند إليه ، ولمّا كان الحرف لا يصلح لأن يكون مسندًا أو مسندًا إليه بطل أن يكون التركيب (يا زيد) كلامًا ، يقول ابن الحاجب : " وأما من قال : إن حرف النداء مع المنادى نفسِه كلامًا ، ... ولا فعلَ يُقدّر فقوله غير مستقيم ؛ لأنّا إذا علمنا أن الجملة هي التي تُركَّب من كلمتين ، أُسندت إحداهما إلى الأخرى ، وعلمنا أن وضع الحرف لئلّا يُسندَ ، ولا يُسند أليه ، عُلم بهاتين المقدمتين أن الحرف أن الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلامًا ، وإذا ثبت هذان الأصلان باتفاق فلا وجه لِمن يقول : إن الحرف مع الاسم كلام ؛ مخالف لِما عُلم ثبوته ، إذ يلزم منه أن يكون الحرف مسندًا إليه ، أو مسندًا به ، وكلاهما باطل ، أو يلزم أن يكون كلام من غير إسناد ، وهو باطل ، فلمّا لزِم بُطلان أحد الأصلين المذكورين المتفق عليهما عُلم أنه باطل ، إذ ما أدّى إلى الباطل فهو باطل " [81].

ت : وجوب التلازم بين ركني الإسناد .

ممّا ذُكر سابقًا نُدرك أن طرفي الإسناد في الكلام عند النحويين القدماء لا بدّ لأحدهما من الآخر ، جاء في الكتاب " فلا بدّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء " [82]، فإذا ما وُجِد تركيبٌ خالٍ من أحدهما فلا بدّ من تقدير مصاحبه أو ملازمه الآخر ، يقول عبد القاهر (ت471هـ) : " ومن الثابت في العقول ، والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبَر به ، ومخبَر عنه .... ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهر أو مقدّرٍ " [83] .

ووجوب هذا التلازم أو المصاحبة بين طرفي الإسناد في التراكيب المفيدة يكاد لا يكون مسلّمًا به عند بعض النحويين فيما يخصّ بعض التراكيب الاسمية الواردة عن العرب ، والتي تخلو من الخبر ، ولا سيما إذا وُجد شيءٌ يُستغنَى به عن الخبر ، ففي نحو قولنا : (أقلُّ رجل يقول ذلك) يذهب بعضهم إلى أنّه لا خبر في هذا التركيب ، استغناءً عنه بجملة(يقول) ، التي هي نعت لـ (رجل)[84] ، وقد لا يكون ثمة شيءٌ ملفوظ به في الجملةِ ، يُستغنى به عن الخبر ، وذلك في نحو قولنا : (حسبُك) ، إذ يرى بعض النحويين أنه مبتدأ ، لا خبر له ، لأنه بمعنى (اكتفِ) [85] ، فهو تركيب تامّ المعنى ، ذو فائدة ، مستقلٌّ بنفسه ، مع أنه مكون من طرف إسناديٍّ واحد هو المبتدأ.

ويبدو أنّ هذه الآراء النحوية المبيحة لجواز تأليف الكلام من عنصر واحد في الجملة الاسمية ، وهو المبتدأ ، كانت المنطلق للمحدثين ؛ لكي يتوسعوا في قبول كثيرٍ من التراكيب التي تخلو من أحد طرفي الإسناد ، سواءٌ كانت هذه التراكيب جملًا اسمية أو جملًا فعلية ، ولا سيما الذين لا يقبلون بمبدأ التقدير في التراكيب المشتملة على عنصر الفائدة ، والمستقلة بنفسها ؛ متأثرين بالمنهج الوصفي ، الذي يقوم على وصف اللغة كما هي ، من دون اللجوء إلى التقدير والتأويل والتعليل ، فقد شاع عن الدكتور عبد الرحمن أيوب استعماله لمصطلح (الجملة ذات الركن الواحد) [86] ، أمّا الدكتور محمد عيد؛ فقد اعترض على قول سيبويه المذكور آنفًا : (فلا بدّ للفعل من الاسم ...) بقوله : " إن الدراسات اللغوية الحديثة لا تعترف بالـ (لا بدية) في فهم الجملة ، فالجملة حقيقةً هي التي تؤدي الفائدة كاملةً ، أمّا تكوينها الشكلي فلا يُشترط فيه أن يوجد في النطق مسند ومسند إليه ، بل تتحقق الفائدة الكاملة بوجودها ، وقد تتحقق بكلمة واحدة ، إذا أدّت المعنى المفيد "[87].

واستدلّ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ببعض الآيات من القرآن الكريم ، التي ورد فيها المسند (الفعل) من دون مسند إليه (فاعل) ، ولم تسبق هذه الأفعال باسم ظاهر ؛ فيقدّرَ فيها ضمير مستتر ، يعود عليها ، من ذلك قوله تعالى ((كلّا إذا بلغت التراقي)) [القيامة : 26] ، فلا يوجد قبل هذه الآية ما يصلح لأن يعود عليها فاعل الفعل (بلغ) ، إذ إنه معلوم من السياق ، وأمّا الجملة الاسمية ؛ ففي قوله تعالى((ويقولون طاعةٌ)) [النساء :81] يرى الجواري أنه " لا حاجة لأيّ زيادة في الكلام ، وهذا اللفظ المفرد المرفوع (طاعة) يغني عن تركيب ، ويستغني عن كلّ تقدير ، يقدّم ، أو يؤخّر عنه ، فهو إمّا إخبار يسدّ مسدّ تركيب ، وإمّا إنشاء ، لا يحتاج إلى مزيد " [88]

أمّا ابن الحاجب فإنه يسلك درب النحويين المتقدمين في وجوب التلازم بين ركني الإسناد والمصاحبة بينهما ، يتجلّى ذلك في أصول قدّرها لتراكيب ، وردت عن العرب ، وهي لا تشتمل إلّا على طرف إسناديٍّ واحد .

1- (لولا زيد لكان كذا) .

يأتي بعد (لولا) الشرطية اسم مرفوع ، ثمّ يأتي جوابها ، كقولنا (لولا زيد لرسبت) ، ولا بدّ عند القدماء هنا من شيءٍ يُضمُّ إليه هذا الاسم المرفوع ، لكي يكون التركيب مكتملًا فيه طرفا الإسناد ، فلا بدّ من التقدير ، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع على الابتداء ، والخبر محذوفٌ[89] ، وعلل سيبويه حذفه بكثرة الاستعمال ؛إذ يقول : " هذا باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا كذا ، وارتفع بالابتداء ، كما يُرتفَع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ... ، وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا ، فكأنه قال : لولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ، ولكن حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام " [90] ، وعلل غيره بسدِّ الجوابِ مسدّ الخبر ، أو بأن الجواب عوض عنه[91] ، ونُسب إلى الكسائي (ت189هـ) أنه مرفوع بفعل الوجود العام المحذوف ، أي (وُجِدَ)[92] .

ولمّا كان الحذف واجبًا في نحو هذا التركيب ، أي عدم جواز ظهور الركن الإسنادي الثاني ، وصف بعض النحويين أصل التركيب منه بأنه من الأصول المرفوضة ظهورها ، يقول ابن يعيش : " فإذا أتيت بـ (لولا) ، وقلت : (لولا زيد قائم لخرج محمد) ، ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى ن فصارتا كالجملة الواحدة ، إلّا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال ، حتى رُفض ظهوره ، ولم يجز استعماله " [93].

وشذّ ابن الطراوة (ت528هـ) عن القدماء فيما نُسب إليه من أن جواب (لولا) هو الخبر ، وعلى هذا لا أصل للتركيب ، فيقدّرَ . وقد سهل ردّ هذا الرأي من النحويين ؛ لأن جملة الجواب لا تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ ؛ فتصحَّ خبرًا له[94].

أمّا من يرفض فكرة التقدير من المحدثين ؛ فقد كانت هذه المسألة ، وغيرها من المسائل النحوية ، سبيلًا لبعضهم للتدليل على أن الكوفيين لا يقلّون شأنًا عن البصريين في تكلّفهم التقدير في مواضع ، لا تحتاج إلى التقدير في نظره ، وأن دراستهم للنحو قد صعبته ، شأنهم في ذلك شأن البصريين ، وأنهم ليسوا من بذر بذرة التيسير في دراسة النحو ، كما يُشيع بعضهم ، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي : " وما أظنك تحمل الكوفيين على أنهم أهل تيسير وإصلاح للنحو ، وأنت تقرأ مقالتهم في هذه المسألة التي سلكوا فيها ما ضقنا به ذرعًا ، ونحن نقرأ مسائل النحويين البصريين " [95].

أما ابن الحاجب فلا بدّ عنده من تقدير أصل للتركيب ؛ كي يستقيم ومذهبه في وجوب تأليف الكلام من مسند ومسند إليه ؛ فلم يستبعد ـ مع عدم ردّه لمذهب البصريين ـ أنّ المرفوع بعد (لولا) فاعل لفعل الوجود العام (وجد) ، فيكون أصل التركيب عنده لمثل : (لولا زيد لرسبت) ،(لولا وُجد زيد لرسبت) ؛إذ يقول : " وقد قيل في المرفوع بعد (لولا) : إنه فاعل فعل مقدر ، أي : (لولا حصل ، وُجد) ، وليس ببعيد "[96] .

2- (لعمرك لأفعلنّ) .

إذا كان المبتدأ نصًّا في القسم ، مثل لفظة (عَمْر) المقترنة بـ (لام) الابتداء ، في نحو : (لعمرُك لأفعلنّ) ، ولفظة (أيمن) المضافة للفظ الجلالة ، في نحو : (أيمنُ اللهِ لأفعلنّ) فإنه لم يرد عن العرب ذكرٌ للخبر ، فذهب النحويون إلى تقدير خبر له ، هو (قسمي) أو (يميني) ، أي إن أصل التركيب فيهما هو (لعمرك قسمي لأفعلنّ)

و (أيمن الله قسمي لأفعلنّ) ، وقرّروا أن حذفه واجب ، وعلّلوا لذلك بأنّ جواب القسم سدّ مسدّه ، كما أن جواب (لولا) سدّ مسدّ الخبر بعده ، أو أن الجواب عوض عنه[97] . أمّا إذا لم يكن المبتدأ نصًّا في القسم ، كقولنا : (عهدُ الله لأفعلنّ) فقرروا أن حذفه جائز ، فإذا قدّر يقال : (علي عهد الله لأفعلنّ) [98] .

أمّا المحدثون ممن لا يُقرُّ بمبدأ التقدير ، آخذًا بظاهر النص من دون تقدير ؛ فقد انتقد بعضهم القدماء ، واصفًا تقديرهم أصلًا لمثل هذه التراكيب ، التي يتوافر فيها عنصر الفائدة ، وتمام الاستقلال ، ضربًا من التزيّد والافتعال ، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي : " إن هذا الضرب من الجمل أسلوب في القسم ، هو مفيد ، أي إنه جملة حصلت بها الفائدة ، فهل لي أن أقول : إن تقدير النحاة للمبتدأ المحذوف ضرب من التزيد والافتعال ؟ وعندي أنّ قولهم : إن الحذف واجب لا يسقط مقولتي في أن التقدير ضرب من التزيّد والافتعال ، وهذا نظير قولهم في حذف الخبر وجوبًا ، إذا كان المبتدأ صريحًا في القسم ، كما ... في لعمرك لأفيدنّ علمًا "[99] .

أمّا ابن الحاجب؛ فإنه يسلك سبيل أصحابه من القدماء ، ذاهبًا إلى أن أصل التركيب هو (لعمرك قسمي ...) ، وأن الخبر قد ناله الحذف ؛ لسدِّ الجواب مسدّه ، وقد نصَّ على ذلك بقوله : " ومن حذف الخبر لزومًا قولهم : لعمرُك لأفعلنّ ، ونحوُه ، وتقديره : قسمي ، أو يميني ، لسدّ الجواب مسدّه ، كما ذُكر في (لولا) " [100] .

والحقّ أن القول بأنّ الخبر قد استغني عنه بجواب الشرط في (لولا زيد لكان كذا) ، وبجواب القسم في (لعمرُك لأفعلن) ؛ فلا حاجة له مُقدّرًا ، كما استغني بالصفة عنه في نحو القول المذكور سابقًا : (أقلُّ رجل يقول ذلك) يغرينا بتبنيه ؛ لعدم تكلّفه ؛ إذ يأخذ التركيب على ظاهره ، وابتعاده عن تقدير محذوف ، الكلام مستغن عنه ، وأن نحو هذا التركيب أصل بنفسه ، وليس معدولًا عن أصل ، فيستحقَّ تقديره . بل لا بدّ من الإقرار بوجود الجملة ذات الركن الواحد في العربية ، لكثرة ما وصل إلينا من شواهد ونماذج ، ولا سيما تلك التي جعلها النحويون ضمن باب ما حذف وجوبًا لمّا رأوا أنّ هذه التراكيب خالية من أحد الركنين ، إذ لم يُلجئهم إلى التقدير إلّا الصنعة النحوية التي أساسها عندهم المنطق البحت . يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب " وإذا كان من الصحيح أن أحد ركني الجملة المبتدأ أو الخبر واجب الحذف في الحالات التي ذكروها ، فإن من الطبيعيِّ أن نقول : بأنّ في الجملة في مثل هذه الحالات ركنًا إسناديًّا واحدًا هو المبتدأ أو الخبر وليس من الضروري الخضوع لضرورات نظرية ، تستوجب مثل هذه التأويلات المتعسفة لمجرد الرغبة في أن تتساوى أركان الجملة اللغوية بأركان القضية المنطقية " [101] .

ثانيًا : استحالة المعنى في التركيب .

من المعلوم أن أي تركيب لا بدّ أن يكون ذا معنًى وإلّا كان مجرّد أصوات ، لا فائدة منها ، لذلك قيل إنّ المعنى " هو القصد الذي يقع به القول " [102] ، ونُقِل عن أبي عليٍّ الفارسيِّ أنه " هو القصد إلى ما يقصد إليه من القول " [103] .

ومن باب مراعاة المعنى أن يكون الكلام ذا فائدة ، وقد اشترطه النحويون في الكلام مع ما اشترطوه من قضية الإسناد[104] ، فلو خلا أيُّ تركيب ، فيه إسناد ، من عنصر الإفادة ، لم يكن كلامًا في عرفهم ، نستدلُّ على ذلك من إشارة سيبويه إلى عدم إجازته الإخبار عن النكرة ما لم تفد ، فإذا أفادت ، كأن تتخصص ، جاز الإخبار عنها ، جاء في الكتاب : " وإذا قلت : (كان رجلٌ ذاهبًا) فليس في هذا شيءٌ تُعلمُه كان جهِلَه ، ولو قلت : (كان رجلٌ من آلِ فلانٍ فارسًا) حسُنَ ؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تُعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد يجهله . ولو قلت : (كان رجلٌ في قومٍ عاقلًا) لم يحسُن ؛ لأنه لا يُستنكرُ أن يكون في الدنيا عاقل ، وأن يكون من قوم . فعلى هذا النحو يحسن ويقبح " [105] ، فالغاية من التأليف بين الألفاظ عند النحويين العرب أن تكون ذا فائدة للمخاطب ، وإلّا كان الأمر عبثًا ، إذ إنّ الإفادة السببُ في استعمال اللغة ، يقول الدكتور تمام حسّان : " شرط الجملة العربية أن تكون مفيدة ؛ لأن السعي إلى الإفادة هو سبب الاتصال اللغوي ، وحصول الفائدة نتيجته " [106] .

لذلك قد يلجأ ابن الحاجب إلى تقدير أصل لتركيب ما ؛ لاستحالة صحة معناه ، إن أُخذ على ظاهره ؛ وذلك لخلوّه من عنصر الإفادة ، الذي اشترطه في الكلام حين عرّف الإسناد بقوله : إنه " الحكم على أحد الجزأين بالآخر على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده " [107] . ومن هذه التراكيب :

1- (أكلّ عامٍ نَعَمٌ) .

لا يجوز عند ابن الحاجب الإخبار عن اسم الجثة بظرف الزمان ، وما ورد من ذلك عن العرب تراكيب سطحية عنده ، عدل إليها من تراكيب باطنية عن طريق الحذف ، فمن المعلوم أن الخبر محطُّ الفائدة ؛ لذا يجوز

الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى ، كقولنا : (الدراسةُ اليومَ) ، أمّا الإخبار بظرف الزمان عن اسم الجثة ، كقولنا : (زيدٌ اليومَ) فغير جائز عند اغلب النحويين لعدم حصول الفائدة[108] . ولتفسير ذلك قيل : إنّ اسم المعنى يدلّ على حدث ، والأحداث بطبيعتها ليست من الثوابت ، أي إنها ليست موجودة في كلّ وقت ، بل هي تطرأ في وقت دون وقت آخر ثمّ تنقضي ، فالإخبار عنها بوقت أو زمان مما يفيد المخاطب ؛ لجواز عدم علمه بوقت حصولها وحدوثها ، فإذا ما قلنا للمخاطب : (الدراسة اليوم) أفدناه بأنّ حصول الدراسة سيكون في هذا الوقت دون غيره . أمّا اسم الجثة ؛ فهو ثابت وموجود على نحو عام ، ولا يختص به وقت دون آخر ، فإذا أخبرنا عنه بظرف زمان نحو : (زيد اليوم) لم تكن ثمة فائدة من هذا الخبر للمخاطب ؛ إذ إنه معلوم للمخاطب وجود زيد اليوم أو الساعة أو أمس ، إلى غير ذلك من أوقات ، ولا يختصّ الزمان بوجوده دون وجود غيره ، فيكونَ التركيبُ مفيدًا[109] .

لذلك يذهب ابن الحاجب إلى أن هناك أصلًا للتراكيب التي يُخبر فيها عن اسم الجثة بظرف زمان ، وقد عدل بهذه التراكيب من أصلها إلى صورتها الظاهرة عن طريق حذف عنصر منها ، وذلك بأن يكون هناك اسم معنى مضاف إلى اسم الجثة ، وقد حذف للعلم به ، لقرينة لفظية أو حالية ، وهذا المضاف هو المبتدأ في الأصل ، وبعد حذفه أقيم المضاف إليه ، أي اسم الجثة ، مقامه ، وبهذا التقدير يكون الإخبار في الأصل قد جرى بظرف الزمان عن اسم المعنى .

ومن هذه التراكيب قول الشاعر[110] :

أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونه يُلقّحُه قومٌ وتُنتِجونَه

فـ (نعم) اسم جثة ، وقد أخبر عنه ظاهرًا بظرف الزمان (كلَّ يومٍ) ، وعند ابن الحاجب أنّ ثمة مضافًا إلى (نعم) محذوفًا ، وهو المبتدأ ، تقديره (إحراز) أو (حواية) ، وقد دلّ عليه (تحوون) المذكور[111] .

ومن ذلك أيضًا قول امرئ القيس : اليوم خمرٌ وغدً أمرٌ ، فـ (الخمر) اسم جثة ، وقد أخبر عنه ظاهرًا بظرف الزمان (اليوم) ، وعند النحويين أن المبتدأ محذوف ، تقديره : (شرب) ، وهو اسم معنى ، غير أنه حذف لدلالة الحال عليه ، إذ إن امرأ القيس قال هذا وهو في مجلس شرب الخمر ، وقد وصله خبر مقتل أبيه[112] .

2- (شعري شعري) .

الخبر المفرد بطبيعته يكون مغايرًا للفظ المبتدأ ، وهذا الخبر المفرد إمّا أن يكون هو المبتدأ في المعنى ، كقولنا : (زيد قائم) ، فالخبر (قائم) هو المبتدأ (زيد) في المعنى ، وإمّا أن يكون منزلًا منزلته ، كقوله تعالى ((وأزواجه أمهاتهم)) [الأحزاب:6] فأزواجه لسن بأمهات المؤمنين على وجه الحقيقة ، بل هنّ كالأمهات في حرمة التزويج[113] .

وقد يرد الخبر في بعض التراكيب مطابقًا للفظ الخبر ، فلا يجوز عند ابن الحاجب حمل التركيب على ظاهره ، لفساده من جهة المعنى ، إذ سيكون الخبر هو المبتدأ في المعنى أيضًا ، ووظيفة الخبر إفادة المخاطب ، ولا فائدة تتحصل منه إن كان هو المبتدأ لفظًا ومعنى .

ومن هذه التراكيب[114] قول الشاعر أبي النجم العجلي[115] :

أنَا أَبو النَّجْمِ وَشِعْري شِعْري

فنحو هذا التركيب عند ابن الحاجب لا يستقيم أن يُؤخذَ على ظاهره ، لأنه فاسد معنًى ؛ إذ لا فائدة فيه ؛ لذلك لابدّ له من أصلٍ مُقدرٍ ، عُدل منه إلى هذا الظاهر ، قال ابن الحاجب : " وإنما يستقيم فيه حذف مضاف باعتبار حالين ، كقولك (شعري شعري) و(أنا أنا) ، وتقديره : (شعري الآن مثل شعري فيما تقدم) ، أي المعروف المشهور بالصفات التامّة " [116] .

ثالثًا : القياس .

القياس هو " الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول " [117] ، وقيل هو " حمل فرعٍ على أصل بعلة "[118]، والقياس عند النحويين من أهمّ أدلة النحو ، ويأتي بعد السماع منزلةً ، إذ ظهر الاستدلال به في المراحل المبكرة من نشأة علم النحو ، فقد نُقل عن أبي إسحاق (ت117هـ) أنه " كان أول من بعج النحو ، ومدّ القياس والعلل " [119]، وعلى يد الخليل وتلميذه سيبويه بلغ القياس ذروة نمائه ، وبه أخذ كلُّ النحويين بعدهما .

غير أنّ هذا الأخذ كان فيه إسراف كبير ، وصل إلى درجة ردّ كثيرٍ من الشواهد في مسألة ما ، فلا جواز للأخذ بها على ظاهرها إلّا بالتقدير . بل وصل الأمر إلى نسبة اللحن إلى شعراء يُعتد بفصاحتهم ، ويستشهد بشعرهم ، وهو ما فعله المبرد في مسألة ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر مطلقًا سواء كان اسم علم أم غير ذلك ؛ إذ قال : " واعلم أن الشاعر إذا اضطرّ صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك ؛ لأنه إنما يردّ الأسماء إلى أصولها ، وإن اضطرّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ؛ لأن الضرورة لا تجوز اللحن " [120] ،

وقد وردت نصوص كثيرة من الشعر المعتد به ، وقد منع فيها صرف اسم العلم المنصرف ضرورة ، قال ابن يعيش : " واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردّها بالسهل ، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة ... فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاما ومعارف ، فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين ، فلو جاء مثل رجل وفرس وأريد منعُه الصرفَ للضرورة لم يجز عندي " [121] .

أما المحدثون؛ فإن بعضهم كان يرفض هذا الإسراف في الأخذ بالقياس ؛ لأنه أحال اللغة إلى مجموعة من قوانين في قوالب ثابتة ، قال الدكتور مهدي المخزومي : " وبدلًا من أن يكون القياس ، والتأوّل أداتين لتفسير اللغة ، كانا لديهم أداتين لصنع اللغة ، وخلق صورها ، وإيجاد صور من التعبير ، لم يكن يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم ، حتى استحالت اللغة ، أو كادت إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب معينة ثابتة " [122] .

وبعضٌ آخر دفعه هذا الإسراف إلى رفض القياس ، ورفض عدّه أصلًا ، تستنبط به الأحكام ، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي منتقدًا بعض المحدثين الذين أرادوا التمييز بين القياس القريب من الطبيعة اللغوية ، والقياس المغرق في المنطق : " قلت : إن الباحثين المحدثين أرادوا أن يميّزوا بين القياس القريب من الطبيعة اللغوية ، والأقيسة الأخرى المغرقة في المنطق ، والتي تلتمس العلة بسبل بعيدة كلّ البعد عن الحقيقة اللغوية ، وكأنهم بذلك قبلوا أن يكون القياس أصلا من اصول النحو ، تستنبط به الاحكام ، وأظنهم قد أخطؤوا كلّ الخطأ في ذلك ، وأن قبولهم هذا جعلهم يفسرون كلّ ظاهرة نحوية ، أو لغوية تفسيرا خاصّا ، وبذلك يكونون قد استبدلوا بالعلل النحوية علا جديدة أخرى ، فما عدا ممّا بدا ؟ " [123] .

إن موقف هؤلاء المحدثين من القياس ، ومن الإسراف في الأخذ به ليس بعيدًا عن الصواب ، فمن اللافت للنظر أنّ كثيرًا من الأقيسة التي وضعها النحويون لبنية الجملة العربية ، وللعلاقات بين عناصرها ، قد استدعت لأن تكون ثمة تراكيب كثيرة معدولة عن أصل ، ولم يكن العرب قد نطقوا بها أصلًا، إذ إن الأقيسة الموضوعة منهم تلزمهم تقدير عنصر أو أكثر ؛ ليعادل التركيبُ ألأصلَ الصحيح المفترض منهم ، فيكون مستقيمًا .

ولمّا كان ابنُ الحاجب شديد التمسك بهذه الأقيسة النحوية ، ولا سيما البصرية[124] ، كان لهذا التمسك أثرٌ كبير وسببٌ يدفع به إلى تقدير أصل لبعض التراكيب ، ومن هذه التراكيب :

1- (هل زيد خرج) .

يجري البصريون (هل) الاستفهامية مجرى أدوات الشرط في وجوب مجيء الفعل بعدها ، وذلك لأنّ " الاستفهام يقتضي الفعل ، ويطلبه ؛ وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل ، لأنك إنّما تستفهم عمّا تشكُّ فيه ، وتجهل عملَه ، والشكّ إنّما وقع في الفعل ، وأمّا الاسم فمعلوم عندك . إذا كان حرف الاستفهام إنّما دخل للفعل ، لا للاسم ، كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله " [125] ، وفي نحو (هل زيد خرج) يرتفع (زيد) عندهم بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور ، فيكون أصل التركيب للمثال المذكور هو : (هل خرج زيد خرج) ، هذا من جهةٍ ، ومن جهةٍ أخرى لا يوجب البصريون ذلك في الهمزة ، التي هي أخت (هل) في الاستفهام ، إذ يجيزون وقوع الجملة الاسمية بعدها ، نحو : (أزيدٌ أخوك) ، بدعوى أنها " أمُّ الباب ، وأعمُّ تصرّفًا ، وأقواها في باب الاستفهام ؛ لأنّها تدخل في مواضع الاستفهام كلها . وغيرُها ممّا يستفهم به يلزم موضعًا ، ويختص به ، وينتقل عنه إلى الاستفهام ، نحو : (مَن ، وكم ، وهل ، فـ(من) سؤالٌ عمّن يعقل ، وقد تنتقلُ فتكون بمعنى (الذي) ، وكم سؤال عن عدد ، وقد تُستعمل بمعنى (رُبّ) ، و(هل) لا يُسألُ بها في جميع المواضع ... وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى (قد) ، نحو قوله تعالى ((هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر)) [الإنسان:1] ، أي : قد أتى . وقد تكون بمعنى النفي ، نحو قوله تعالى: ((هل جزاء الإحسان)) [الرحمن : 60] " [126] .

وتمسّكُ ابن الحاجب بالقياس المذكور ، وهو اقتضاء الاستفهام للفعل ، مع جواز مجيء (هل) بمعنى (قد) ، دفع به إلى أن نحو قولنا : (هل زيدٌ خرج) تركيب شاذٌّ ؛ ولكي يكون مستقيمًا صحيحًا جاريًا مع أقيسته ، يجب تقدير أصل له . يقول : " (هل زيد خرج) شاذٌّ ، وهو على شذوذه مقدّر على ما ذكره ، وإنما لم يحسن عندهم (هل زيد خرج)، وشبهه إمّا لأن (هل) بمعنى قد ، ولا يسوغ (قد زيد) ، فلا يسوغ (هل زيد) ، وإمّا لأن (هل) موضوع للاستفهام ، والاستفهام مقتض للفعل في المعنى ، فكان ذكر الفعل بعده لفظًا هو القياس " [127] الإيضاح ، والتقدير الذي أشار إليه الزمخشري لهذا التركيب ، هو أنّ المرفوع (زيد) فاعل لفعل مقدر ، يفسره الظاهر [128] ، فالأصل المقدر على هذا هو : (هل خرج زيد خرج) .

وإذا كان ثمة شيءٌ يُذكر ، نقول إنه لا يحقُّ لابن الحاجب وصف دخول (هل) على الجملة الاسمية بالشذوذ ؛ لورود ذلك في القرآن الكريم في مواضع كثيرة ، كقوله تعالى : ((فهل أنتم منتهون)) [المائدة:91] ((فهل أنتم مسلمون)) [هود:14] ((هل هنّ كاشفات ضرّه)) [الزمر:38]. أمّا القياس المذكور ، وهو اقتضاء الاستفهام للفعل ؛ فليس بصحيح ، ولو كان صحيحًا لأجروه على الهمزة ، إذ لا تنفعهم العلة التي اعتلّوا بها لها ، وهو أنها أمُّ الباب وأعمُّ تصرّفًا ، لأن هذا لا يغير من الأمر شيئًا ، وهو اقتضاء الاستفهام للفعل ، أمّا قولهم إنّ (هل) قد تأتي بمعنى (قد) ، و(قد) تقتضي الفعل ، فليس هذا بملزم أيضًا ؛ لأن الهمزة قد تأتي للنداء ، وأدوات النداء تقتضي الاسم ، وعلى قياسهم يجب دخول الهمزة ، إذا دلّت على الاستفهام ، على الجملة الاسمية دون الفعلية .

2- (الليلة الهلال) .

ذُكر أنه لا يجوز الإخبار عن اسم الجثة بظرف الزمان عند ابن الحاجب ، وما ورد من ذلك عن العرب تراكيب سطحية عنده ، عُدل إليها من تراكيب باطنية عن طريق الحذف ، فمن المعلوم أن الخبر محطُّ الفائدة ؛ لذا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى ، كقولنا : (الدراسةُ اليومَ) ، أمّا الإخبار بظرف الزمان عن اسم الجثة ، كقولنا : (زيدٌ اليومَ) فغير جائز عند اغلب النحويين لعدم حصول الفائدة ؛ وذلك الجثة شيءٌ ثابت وموجود على نحو عام ، ولا يختص به وقت دون آخر ، فإذا أخبرنا عنه بظرف زمان نحو : (زيد اليوم) لم تكن ثمة فائدة من هذا الخبر . ومعلوم أنّ الخبر هو محطُّ الفائدة ، وإذا لم تكن ثمة فائدة من الخبر لم تكن ثمة فائدة من التركيب ؛ إذ لا يصحُّ معناه .

غير أن من أسماء الجثة ما هو كاسم المعنى من جهة حدوثه في وقت دون آخر ؛ لذا يذهب بعض النحويين كابن مالك والرضيِّ إلى جواز الإخبار عنه بظرف الزمان[129] ، ويعدون ذلك التركيب أصلًا قائمًا بنفسه ، ولا حاجة لتقدير أصل له ، مثال ذلك : (الليلةَ الهلالُ) و (الكمأةُ فصلَ الربيع) ، فـ (الهلال) اسم جثة غير أنه يظهر في ليال دون أخرى ، و(الكمأة) أيضًا تظهر في فصل دون آخر ، وهي اسم جثة .

وقد آثر ابن الحاجب في هذا الموضع التمسك بالقياس عن الطريق اللجوء إلى التقدير المذكور في الموضع الأول ، وهو تقدير اسم معنى عامٍّ مضاف إلى اسم الجثة ، نحو الطلوع والظهور والحدوث ، وإنْ كان معنى التركيب صحيحًا وسليمًا ، ومستغنيًا عن تقدير اسم معنى ، إذ إن اسم الجثة مشابه لاسم المعنى من جهة الحدوث من وقت دون وقت آخر في نحو التركيبين المذكورين ، وهو المطلوب منه كي يصحَّ الإخبار عنه بوقتٍ أو زمان .

يقول ابن الحاجب : " واتفقوا على أنّه لا يخبر بظرف الزمان عن الجثث لوضوحه ، فلا فائدة ، بخلاف ظرف المكان ، وبخلاف المعاني ، وقولهم : (الليلةَ الهلال) متأوّل ، أي (حدوث الهلال) " [130] . وإلى هذا ذهب أكثر النحويين متمسكين بالقياس ، جاء في كتاب المقتضب : " وظروف الزمان لا تُضمَّن الجثث ...، فأمّا قولهم (الليلة الهلال) فمعناه : (الحدوث) ، ولولا ذلك لم يجز ، كما لا تقول (الليلة زيد) " [131] ، وقال ابن يعيش : " فإن قيل : فأنت تقول : (الليلة الهلال) ، والهلال جثة ، فكيف جاز هاهنا ؟ ولم يجز فيما تقدم ، فالجواب : أنه إنما جاز في مثل (الليلة الهلال) على تقدير حذف المضاف ، والتقدير : (الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال) ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ لدلالة قرينة الحال عليه ؛ لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه " [132].

والحقُّ أنّه لا داعي لتقدير أصل لمثل هذه التراكيب ؛ بل إنّ في تقدير أصل لها تعسّفًا ، وذلك لأن اسم الجثة كاسم المعنى من جهة حدوثه وحصوله من وقت إلى آخر ، قال الرضي : " واعلم أنّ ظرف

الزمان لا يكون خبرًا عن اسم عين ، ولا حالًا منه ،ولا صفة له ، إلّا في موضعين ، أحدها أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتًا دون وقت ، نحو (الليلةَ الهلال) ... " [133] ، فكلام الرضي يدلُّ دلالة واضحة على عدم احتياج مثل هذه التراكيب إلى تقدير أصل لها.

رابعًا : قضية العامل .

حرص النحويون العرب منذ نشأة النحو على توضيح ما كان العرب ينطقون به ، بعد وضعهم الأقيسة، والقواعد التي تحفظ لغتهم من الاندثار ، ذلك الاندثار الذي نال من كلّ اللغات القديمة ، ولن تسلم منها لغات اليوم أيضًا ، فكان النحويون يعلّلون لكلّ مسألة نحوية [134].

ومن مظاهر تعليلهم تعليلُهم للحالات الإعرابية ، الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، إذ إن اختلاف أواخر الكلم لا بدّ لها من مؤثّرٍ فيها في نظرهم ، فقد قرّ في أذهانهم أنه لا مرفوع إلّا برافع ، ولا منصوب إلّا بناصب ، ولا مجرور إلّا بجارٍّ ، ولا مجزوم إلّا بجازم ، فهذه الحركات الإعرابية ما هي إلّا أثر لمؤثر أوجدها[135] ، وهذا المؤثر الموجد للإعراب اصطلح على تسميته بالعامل ؛ لذلك يعرّف بعض النحويين الإعراب بأنه " أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة " [136] أمّا العامل ؛ فهو: " ما عمل عملًا ما، فرفع ، أو نصب ، أو جرّ، أو جزم ، كالفعل ، والناصب ، والجازم ، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضًا ، وكأسماء الفعل "[137].

ونظرية العامل آمن بها النحويون القدماء قاطبةً بالنظر والتطبيق ، وإن كان ابن جني في بعض أقواله قد نسب عمل الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، إلى المتكلم فإنه لم يضع ذلك موضع التطبيق[138].

ودعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء هذه النظرية ، متأثّرًا بمذهبه الظاهري ، الذي ينتمي إليه ، يقول ابن مضاء : " أمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ، ولا معانيها ،؛ لأنها لا تفعل ذلك بإرادة ، ولا بطبع ، ... ولا فاعل إلّا الله عند أهل الحقّ ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله ، تعالى ، كذلك الماء والنار ، وسائر ما يفعل " [139].

أمّا المحدثون ؛ فلم تسلم نظرية العامل عند كثير منهم من سهام النقد ، فقد رأى الدكتور الجواري أن القول بتأثير العامل قد خرج بالإعراب عن حقيقة معناه ، وأدّى إلى إيجاد أبواب نحوية لا لزوم لها ، ولا فائدة ، كبابي الاشتغال والتنازع[140]، ولأنّ أحكام العامل في حقيقتها تستند إلى العقل والمنطق، وقد حاول الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) تخليص الأبواب النحوية من فكرة العامل ، يقول المخزومي : " فقد حاولت ... أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه ، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل " [141] ؛ إذ كان يرى أن التخلص من هذه النظرية يوصل إلى إبطال كلّ ما يقوم عليها من تقديرات متمحّلة ، لم تكن لتوجد ، لولا التمسك بها[142].

أمّا ابن الحاجب ؛ فهو من القائلين بنظرية العامل وأثره في معموله ، شأنه في ذلك شأن سائر النحويين القدماء ، خلا ابن مضاء ، فيذهب إلى أن الاسم المعرب يتأثّر بالعامل ، فيختلفُ آخرُه ؛ لاختلاف العامل ، جاء في (شرح الوافية) :

" مختلف الآخر للعوامل لفظًا وتقديرًا بأمرٍ شامل

يعني أنّ هذا المعرب المحدود يختلف آخره باختلاف العوامل " [143] .

والقول بنظرية العامل والإيمان بها يؤدّي إلى تبني أحكامها ، التي تستند إلى العقل والمنطق ، وإلى مراعاتها في التعامل مع التراكيب ، وهذه المراعاة أدّت إلى القول بتفرّع بعض التراكيب عن أصل لها ، وهذا ما فعله ابن الحاجب ، وغيره من النحويين في نحو قولنا :

(زيدًا ضربته) .

وهو ما يسمّى عند النحويين (باب الاشتغال) ، وهذا التركيب عند ابن الحاجب ـ شأنُه في ذلك شأنُ المدرسة البصرية ـ صورة ظاهرة معدولة عن صورة باطنة . والاشتغال هو " أن يتقدم اسم ، وبعده فعل أو ما يقوم مقام الفعل مسلّطًا على ضميره " [144] . مثال ذلك : (زيدًا رأيته) ، ونحوُ هذا التركيب يتنازعه أمران أحدهما معنويٌّ ، والآخر لفظيٌّ .

أمّا من جهة المعنى ؛ فالاسم المتقدم هو نفسه الضمير المتصل بالفعل ؛ لذلك يرى الكسائي ، والفرّاء (ت207هـ) أن الاسم المنصوب وضميره منصوبان بالفعل المذكور ؛ لأنهما في المعنى شيء واحد ، ولا إشكال عنده في أن يعمل العامل في الاسم وضميره معًا في آنٍ واحد[145].

وأمّا من جهة اللفظ ؛ فلا يجوز أن يكون هذا الاسم معمولًا للفعل المذكور ، وذلك لعمل ذلك الفعل في ضميره ، ولا يجوز عمل العامل في الاسم وضميره معًا ، طبقًا لقوانين العامل عند البصريين[146]؛ لذلك يذهب سيبويه ، وجمهور البصريين إلى أن هذا الاسم المتقدم منصوب بإضمار فعل يفسّره الفعل المذكور[147].

ومذهب البصريين هذا أدّى إلى إيجاد باب الاشتغال في النحو ، وهو ما دعا ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل ، إذ إن باب الاشتغال ، ليس إلّا أثرًا من آثار نظرية العامل[148].

وقد لاقى مذهب ابن مضاء صدًى لدى المحدثين ، ولا سيما أصحاب التيسير منهم ، إذ طالبوا بشدّة بإلغاء باب الاشتغال ، وضمّه إلى باب المفعول به ، وهذا ما ذهب اليه الدكتور إبراهيم السامرائي قائلاً : " إنّ هذا الموضوع لا يخرج عن باب المفعول به ، وليس لهم أن يخترعوا بابًا جديدًا ، يعطونه هذا الاسم ، الذي ينكر حقيقة الموادّ النحوية ، وهو الاشتغال " [149] ، وقال أيضًا " ومن ذلك باب الاشتغال في قولهم :(إن أخاك قابلته فأكرمه) ، لقد قالوا في نصب (أخاك) إنه منصوب على الاشتغال أو إنه اسم مشغول عنه ، ومعنى ذلك أن الفعل بعده (قابلته) قد نصب ضمير الاسم المتقدم (أخاك) ، فلم ينصبه ، واشتغل بنصب ضميره ، فنصبه إذن على الاشتغال ، وهو المشغول عنه . أليس هذا من الألاعيب . وعندي أن الاسم منصوب لأنه مفعول به ، قُدم على فعله ، والضمير في (قابلته) هو إشارة عائدة إلى الاسم المتقدم ، ولا حاجة أن نقول : إنه في محل نصب ، وبهذا تنتهي المسألة " [150].

أمّا ابن الحاجب فهو يرجّحُ جانب اللفظ على المعنى في هذه المسألة ، تمسّكًا منه بقوانين العامل وأحكامه التي تستند إلى العقل والمنطق ، لذلك يلجأ إلى تقدير أصل لمثل هذا التركيب ، وذلك بتقدير فعل عامل في الاسم ، مأخوذ من لفظ الفعل المذكور ، أو معناه ، فيكون أصل التركيب للجملة هو : (رأيت زيدًا رأيته) ، وعلّل حذف الفعل بأنه مُفسَّر بالفعل المذكور ، ولا يجوز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر ؛ لذلك كان حذفه واجبًا[151] .

ولعلّ رأي الدكتور إبراهيم السامرائي هو الأولى بالاتباع ، ولا سيما إننا نجد له أثرًا عند بعض النحويين القدماء ، وهو أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل ، وأن الضمير ليس سوى لفظ عائد على الاسم ، لا محلّ له من الإعراب [152] ، ومثل هذا ليس بدعًا في العربية ، ففي لغة (أكلوني البراغيث) ، وهي لغة بني الحارث ، يجوز في (أكلوني) أن يكون مرفوعًا بالفعل على الفاعلية ، و(الواو) في (أكلوني) علامة تدلّ على الجمع[153] ، فاستعمال الضمائر علاماتٍ تُحيل إلى مذكور ، ولا يكون لها محلّ من الإعراب ، أمرٌ واردٌ في العربية ، ولا غرابة فيه ، بل هو أولى من عدّ مثل (زيدًا ضربته) تركيبًا ظاهريًّا لتركيب باطنيّ ، تفرع عنه .

خامسًا : العلامة الإعرابية .

تُعدُّ ظاهرة الإعراب من أبرز ظواهر اللغة العربية ، وقيل إن العربية ورثتها من اللغة السامية الأمّ ، تلك اللغة التي تفرعت عنها العربية وغيرها من أخواتها ، كالعبرية ، إذ إن السامية الأم كانت لغة معربة[154].

وقد نظر النحويون إلى الإعراب من جهتين ، فالقدماء ، ما خلا قطربًا (ت206هـ) ، ينظرون إليه من جهة أثره في المعنى ، بلحاظ أنه العلامة الدّالة على المعاني ، أو الوظائف النحوية ، المختلفة ، التي تعتور الأسماء من فاعلية ، ومفعولية ، وإضافة ، يقول الزجاجيّ (ت337هـ) : " فإن قال قائل : قد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام ، فما الذي دعا إليه ، واحتيج إليه من أجله ؟ الجواب أن يقال : إن الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني ، وتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافًا إليها ، ولم تكن في صورها ، وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : (ضرب زيدًا عمرٌو ، فدلّوا برفع (زيد) على أن الفعل له ، ونصب (عمرو) على أن الفعل واقع به " [155]، وقال ابن جني معرّفًا إياه : " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيدٌ أباه ، وشكر سعيدًا أبوه ، علمت برفع أحدهما ، ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه " [156]، أمّا بعض المتأخرين ؛ فقد نظروا إليه من جهة أثره في اللفظ بوصفه أثرًا من آثار العامل ، فقد عرّفه ابن هشام الانصاري (ت761هـ) بأنّه " أثر ظاهر ، أو مقدّر ، يجلبه العامل في آخر الكلمة " [157]. وقد ربط الرضيّ بين التعريفين للإعراب ، فذكر أن " المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل ، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب " [158] ، فالإعراب لا يصيب الأسماء إلّا بعد تآلف بعضها مع بعض في تراكيب مفيدة ، يقول ابن يعيش : " ألا ترى أنك تقول في (زيد) و((رجل) : إنهما معربان ، وإن لم يكن فيهما في الحال إعراب لأن الاسم إذا كان وحده مفردًا من غير ضميمة إليه لم يستحقّ الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يُؤتى به

للفرق بين المعاني ، فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به ، فإن ركّبته مع غيره تركيبًا تحصل به الفائدة ، نحو قولك : (زيدٌ منطلق ، وقام بكر) ، فحينئذٍ يستحقُّ الإعراب لإخبارك عنه " [159].

وخالف محمد بن المستنير المشهور بقطرب أصحابه من القدماء ، حين ذهب إلى أن حركات الإعراب قد جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين في أثناء درج الكلام ، وتتابع الكلمات[160].

وقد تبنّى رأي قطربٍ بعض المحدثين ، منهم الدكتور إبراهيم أنيس ، الذي قال : " يظهر والله اعلم أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام ، شعرًا أو نثرًا ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله ، بما يُسمّى السكون . كما يظهر أن الأصل في كلّ الكلمات أن تنتهي بهذا السكون ، وان المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلّا لضرورة شعرية " [161]، وقال أيضًا : " لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاجُ إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض " [162].

والحقُّ أن العلامات الإعرابية تدخل الكلام للإبانة عن الوظيفة النحوية للكلمة ، ولو كانت الغاية من الإعراب التخلص من التقاء الساكنين في درج الكلام ؛ " لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ، ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ؛ لأن القصد في هذا إنما هو حركةٌ تعاقبُ سكونًا ، يعتدل بها الكلام ، فأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير في ذلك ، وفي هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم " [163].

أمّا ابن الحاجب فلا يختلف موقفه من الإعراب وعلاماته عن موقف أصحابه من القدماء ، فالإعراب عنده قد وضع للإبانة عن المعاني والوظائف النحوية ، وإن الاسم لا يستحقُّ الإعراب إلّا بعد التركيب ، قال في شرح الوافية : " وذلك أنّ الإعراب لا يُستحَقُّ إلّا بعد التركيب ؛ لأن وضعه لتبيّنَ المعاني الحاصلة فيه بالتركيب ، وهي الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ن ألا ترى أنك إذا قلت : (ما أحسن زيد) ، ورفعت علمت الفاعلية ، وإذا نصبت علمت المفعولية ، وإذا خفضت علمت الإضافة ، فلولا الإعراب ، لما عرفت هذه المعاني ، ولكانت تختلط ، ولو ذكرت الكلمات من غير تركيب لم يكن إعراب ، كقولك : ألف ، با ، تا ، ثا ، وكقولك : واحد اثنان ، ونحو ذلك ممّا تعدده تعديدًا من غير إسناد " [164].

ولأن تحديد الوظيفة النحوية يكون بالعلامة الإعرابية عُدّت هذه العلامات من أبرز القرائن اللفظية التي يُعتدُّ بها . وإذا ما حصل عدول عن أصل لتركيب ما ، ولا سيما عن طريق الحذف ، فإن العلامة الإعرابية من أبرز ما يدلّ على أصل التركيب ، وبعبارة أخرى قد تستدعي علامة إعرابية في تركيب ما إلى تقدير أصل لذلك التركيب ، إذ تركه على حاله من دون تقدير يستدعي خطأً إعرابيًّا وشذوذًا عن قواعد اللغة العربية وأقيستها المعروفة والمشهورة ، ولتدارك هذا الأمر يُلجَأُ إلى أصل مقدر للتركيب ، وهذا ما فعله ابن الحاجب مع قولهم : **(أمّا أنت منطلقًا انطلقت) .**

فهذا التركيب في ظاهره لا مسوّغ فيه في نصب (منطلقًا) ، لذلك لجأ ابن الحاجب إلى تقدير أصل له ، وهذا الأصل هو : (لأن كنت منطلقًا انطلقتُ) ، وبهذا التقدير يظهر المسوّغ في نصب (منطلقًا) ، وهو أنّه خبر لـ (كان) المحذوفة ، والمعوض عنها بـ (ما) ، وحين حذفت (كان) انفصل ضمير المخاطب الذي هو اسمها وجوبًا ، أمّا حذف (اللام) فهو قياس مع المصدر المؤول ، وهي متعلقة بالفعل (انطلقت) المتأخر عنها ، يقول ابن الحاجب في أصل هذا التركيب : " وأصله : (لأن كنتَ منطلقًا انطلقت) ، فحذفت اللام على القياس الجائز في حذفها ، وحذفت (كان) للاختصار ، ثم وجب أن يكون الفاعل المتصل منفصلًا لحذف ما يتصل به ، فصار : (أن أنت منطلقًا انطلقت) ، ثمّ عوّض من (كان) (ما) زائدةً ؛ لتكون دالّة على ذلك المحذوف مع كونها عوضًا ، فصار (أمّا أنت منطلقًا انطلقت) ، فأدغمت نون (أن) في (ما) ؛ لأن إدغام النون الساكنة في الميم واجب ، فصار : (أمّا أنت منطقًا انطلقت) " [165].

وقد أقرّ ابن الحاجب بأن هذا التقدير بعيد ، غيرَ أنّ هناك ما يستدعيه وهو الشذوذ في نصب (منطلقًا) ، ولولا هذا التقدير لشذّ التركيب عن قواعد العربية ، وهذا ما نص عليه بقوله: " وهذا التقدير ، وإن كان فيه استبعاد ، قريبٌ بالنظر إلى ما يلزم لو لم يُقدّر ، ولا يُستبعدُ التأويل ، إذا كان تركه يؤدّي إلى ما هو أشدُّ منه ، وذلك أنّك إذا لم تتأوّل ذلك لم يستقم إعراب البيت ، وخرج عن قياس كلامهم ، وذلك معلوم البطلان ، فارتكابُ مستبعدٍ أجدرُ من ارتكاب ما يُخرج عن القاعدة العامة " [166].

ومن ذلك أيضًا قول العجاج[167] :(**يَا لَيتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا**) :

فهذا التركيب أيضًا في ظاهره لا مسوغ فيه في نصب (رواجع) ، إلا على مذهب الفراء الذي يجيز نصب (ليت) على لغة بعض العرب ، وذلك أن (ليت) متضمنة لمعنى الفعل (تمنيت) ، وهذا الفعل ينصب مفعولين ، كقولنا : (تمنيت زيدًا قائمًا) [168] ، غير أنّ ابن الحاجب لم يقبل بمذهب الفراء ، وتابع البصريين فيما ذهبوا إليه ، وهو أن هناك أصلًا لهذا التركيب الظاهر ، وقد عُدل منه إليه ، إذ لجأ إلى تقدير محذوف كي يسوّغ نصب (رواجع) ، وهذا المحذوف هو خبر (ليت) و(رواجع) حال ، واصل التركيب هو : (ليت أيامَ الصبا مستقرةٌ لنا رواجعَ) [169].

المطلب الثاني : ضوابط تقدير الأصل عند ابن الحاجب.

إنّ الأصول المقدرة للتراكيب الخارجة عن الأصول ، والتي ورثناها عن القدماء في مصنفاتهم كثيرة جدًّا ، غير أن كثرتها لا تعني أنها كانت تطلق من دون ضوابط وأسس ، بل إن النحويين في تقديرهم لأصول التراكيب كانوا يراعون مجموعة من الضوابط والأسس ؛ كي يكون الأصل المقدر للتركيب جاريا على وفق القوانين النحوية .

غير أن مراعاة هذه الضوابط والأسس لم تكن حاجزا منيعا للوقوع في الخلاف بين النحويين ؛ إذ إن الخلاف بينهم نشأ منذ نشأة النحو ؛ لأسباب كثيرة ، وقد دفعت هذه الأسباب إلى وجود المدرستين البصرية ، والكوفية ، وكلُّ مدرسة منهما لها أسلوبها في دراسة النحو ، بل إن الخلاف النحوي امتدَّ شررُه ليوجد بين نحويين من مدرسة واحدة .

وفيما يخص تقدير عناصر محذوفة من تركيب ما تناول ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) مجموعة من الضوابط في تقدير المحذوف ، وجعلها في عنوانات بارزة ، بعد أن كانت متناثرة في مصنفات النحويين .

أمّا ابن الحاجب ، وهو سابق على ابن هشام ؛ فإنّ قراءة فاحصة في تعامله مع كثير من الأصول المقدرة لتراكيب ، كانت تعرض له ، تجلو لنا عن تلك الضوابط والأسس كان يتبعها هذا النحويُّ في تقدير الأصل ، بل إنّه قد راعى ضوابط أخرى ، لم يتطرق لها ابن هشام ؛ لأنها من المسلّمات عند النحويين . وقد كانت هذه الضوابط والأسس معيارًا في المفاضلة والترجيح بين الأصول المقدرة للتراكيب ، فكان لها الأثر الأكبر في قبول أصل مقدّر لتركيب ما ، وردِّ آخر .

أوّلًا : عدم الحاجة إلى التقدير .

كان ابن الحاجب يرى في بعض التراكيب أنّه لا حاجة إلى أصلٍ يُقدَّر لها عن طريق تقدير محذوف ، اكتفاءً منها بصورتها الظاهرة ، واستغناءً بألفاظها عمّا سواها ، ولا سيما أنّ التركيب يمكن حمله على وجه سائغ ومقبول ، فضلًا على أنّ ثمة شروطًا وقواعدَ يجب توافرها في الأصل المقدر لأي تركيب كي يكون مقبولًا ، وفي تراكيب أخرى كان يكتفي بردّ الأصل المقدّر بعبارة " وليس بشيء " وحسب ، وذلك إمّا للتكلف في التقدير ، وإمّا لفساده معنى . ومن التراكيب التي ردّ أصولها المقدرة على أصحابها :

1- (أرسلها العراك) .

الأصل في الحال أن تأتي نكرة ، لأنها في المعنى خبرٌ ثانٍ ، والأصل في الخبر أن يكون نكرةً ، يقول ابن يعيش : " إنما استحقت الحال أن تكون نكرة ؛ لأنها في المعنى خبر ثان ، ألا ترى أنّ قولك : " جاء زيدٌ راكبًا " قد تضمّن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه ، وأصل الخبر أن يكون نكرةً ؛ لأنها مستفادة " [170] ، وقد يعارض ابن يعيش في تعليله هذا بأنّ الخبر يأتي معرفةً ، والجواب عن ذلك أن يقال : إن هناك ما يمنع مجيء الحال نكرة ، وهو الخشية من التباسها بالنعت في نحو قولنا : (رأيت زيدًا الضاحكَ) [171] ، فضلًا عمّا ذكره الرضي من أنّ تعريف الحال لا حاجة له ، إذ لا يؤدي تعريفه غرضًا معنويًّا ، واللفظ إذا لم يفد تعريفه شيئا جيء به على الأصل ، وهو كونه نكرة ، يقول الرضي : " إنما كان شرطها أن تكون نكرة ؛ لأنّ النكرة أصل ، والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ، ولا معنى للتعريف هناك ، فلو عرّفت وقع التعريف ضائعًا " [172] ، فدلالة الحال تقييد الحدث بحالة ما ، ومجيؤها نكرةً مؤدّيةً لهذه الدلالة يفي بالغرض المطلوب منها ، ومجيؤها معرفةً لا يضيف لها دلالة جديدة ، فلا حاجة لتعريفها ، أمّا الخبر؛ فقد جاز فيه التعريف ؛ لأن في تعريفه دلالة تختلف عن دلالته وهو نكرة[173].

وقد ورد في بعض التراكيب الواردة عن العرب مجيء الحال مصدرًا معرّفًا بـ (ال) ، من ذلك قول لبيد[174]:

فَأرسَلَها العِراكَ ولم يذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَص الدِّخالِ

فـ (العِراك) حال معرفة بـ (ال) .

وقد ذهب سيبويه ، والمبرد ، وتابعهما الزمخشريّ إلى أن (العراك) مصدر معرف وضع موضع النكرة[175] ، أي (اعتراكا) ، يقول المبرد : " واعلم أن من المصادر ما يدلّ على الحال ، وإن كان معرفة ، وليس بحال ، ولكن دلّ على موضعه ، وصلح للموافقة ، فنصب ؛ لأنه في موضع ما لا يكون إلّا نصبًا . وذلك قولك : أرسلها العِراك ، وفعل جَهْده وطاقَته ، لأنه في موضع : فعله مجتهدًا ، وأرسلها مُعتركة ؛ لأنّ المعنى : أرسلها وهي تعترك ، وليس المعنى : أرسلها لتعترك ، قال الشاعر :

أرسَلَها العِراكَ ولم يذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ " [176]

فدلالة المصدر على الحالية دفع بالمبرد وقبله سيبويه ، إلى عدّ (العراك) حالًا ، ومجيء الحال مصدرا وارد في العربية، وذلك نحو قوله تعالى : (ثمّ ادعهن يأتينك سعيا) [البقرة : 260] ، والغرض من مجيء الحال مصدرًا المبالغة في المعنى+، يقول الدكتور فاضل السامرائيّ :" إنّ المصدر هو الحدث المجرد ، والوصف هو الحدث مع الذات ، فـ (ساعيًا) في قولك : (أقبل أخوك ساعيًا) يدلُّ على الحدث ، وذات الفاعل ، أمّا المصدر فهو الحدث المجرد من الذات والزمن ، ولذا يمتنع الإخبار بالمصدر عن الذات ، ولا تقول : (محمد سعيٌ ولا (هو ركضٌ) ، بل تقول : (محمد ساعٍ) و (محمدٌ راكض) . فإن قلت : (أقبل أخوك سعيًا) كان المعنى أنّ أخاك تحول إلى سعي ، ولم يبقَ فيه شيءٌ من عنصر الذات ، لم يبقَ ما يثقله من عنصر المادة ، بل تحول إلى حدث مجرّد ، وهذا مبالغة " [177] .

وخالف أبو عليٍّ الفارسيّ ما ذهب إليه سيبويه ، والمبرد ، عادًّا (العراك) مفعولا مطلقا لفعل من لفظه محذوف ، أي : إنّ هذا التركيب تركيب ظاهريّ لتركيب باطنيّ ، هو الأصل ، وهذا التركيب الباطني : (أرسلها تعترك الاعتراك) ، قال الفارسي : " فإن قلت : فقد قالوا : طلبته جهدَك ، وطاقتك ، ورجع عودَه على بدئه ، وأرسلها العراكَ ، وهذه معارف ، وهي أحوال ، فالقول إنّ هذه ليست أحوالًا ، وإنّما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه ، فالتقدير : طلبته يجتهد ، وأرسلها تعترك ، فدلّ جهدك ، والعراك على يجتهد ، وتعترك " [178] . فعلى مذهبه تكون الجملة المحذوفة هي الحال .

وقد رجّح ابن الحاجب مذهب سيبويه ، والمبرد ، ذاهبًا إلى أن التركيب لا حاجة له إلى أصلٍ مقدّر ؛ لأنه تركيب مستغنٍ بنفسه ، ويمكن حمله على وجه سائغ ومقبول ، وله نظائرُ في العربية ؛ فمجيء اللفظ معرفة ، ومعناه معنى النكرة ، أمر لا غرابة فيه في العربية ، فاللفظان (غير ومثل) يستعملان أبدًا مضافين ، غير أنهما يبقيان نكرتين ، لأنهما من الألفاظ الموغلة في الإبهام ، فلا يكتسبان التعريف من الإضافة ، وأيضًا الاسم المضاف إضافة لفظية لا يكتسب أيّ تعريفٍ بإضافته إلى معموله ، وهذا ما نص عليه ابن الحاجب بقوله : " ولا بعد في كون الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه معنى النكرة ، بدليل قولهم : (مررت بمثلك) و(ضارب زيدٍ) " [179] .

2- (رجع القهقرى وقعد القرفصاء واشتمل الصماء) .

ينسب إلى سيبويه أنّ الفعل إذا قرن بنوع من أنواع مصدره ، وكان هذا النوع لا فعل مستعملًا له من لفظه ، نحو قولنا : (رجع القهقرى ، وقعد القرفصاء ، واشتمل الصمّاء) يكون ناصبا لهذا النوع من مصدره على المفعولية المطلقة[180] ، كما ينصب مصدره الذي من لفظه ، نحو : (رجع رجوعا ، وقعد قعودا ، واشتمل اشتمالا) ، فكلّ لفظة من هذه الألفاظ ، لمّا كانت نوعا من أنواع مصادر أفعالها ، ساغ انتصابها على المفعولية المطلقة ، قال عبد القاهر : " إن القرفصاء وإن لم يكن من لفظ (قعد) فإنه مجانس له في المعنى ، إذ هو نوع من أنواع القعود ، فإذا جاز أن تقول : (قعد قعودًا) فتعديه إلى هذا الشائع الذي يتضمن (القرفصاء) وغيره ، فلأن يجوز تعديته إلى هذا الذي هو بعض منه أولى " [181] . فهذه التراكيب عند سيبويه تراكيب قائمة بنفسها ، وليست بحاجة إلى تقدير .

وينسب إلى المبرد أنّ (القرفصاء) في الأصل صفة لمصدر الفعل المذكور ، وقد حذف المصدر وأقيمت الصفة مقامه ، أي إن هذا التركيب (قعد القرفصاء) عند المبرد تركيب ظاهري معدول عن تركيب باطني ، هو (قعد القِعدَة القرفصاء) ، وكذلك باقي أخواتها ، قال ابن يعيش : " وقال أبو العباس : هذه حلًى وتلقيبات

وصفت بها المصادر ، ثمّ حذفت موصوفاتها ، فإذا قال : (رجع القهقرى) فكأنه قال : (الرجعة القهقرى) ، وإذا قال :(اشتمل الصمّاء) فكأنه قال : (اشتمل الاشتمالة الصماء) ، وإذا قال : (قعد القرفصاء) فكأنه قال : (قعد القعدة القرفصاء) " [182]

ونسب إلى الكوفيين أنّ هذه الألفاظ منصوبة بأفعال مشتقة من لفظها ، يقول الرضي : " وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه ، وإن لم يستعمل ، فكأنه قيل :(تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء) ، ونحوه " [183] ، أي إنّ هذه التراكيب عند الكوفيين هي أيضًا تراكيب معدولة عن أصل .

وقد رجّح ابن الحاجب مذهب سيبويه ، رافضًا تقدير أصل لمثل هذه التراكيب ، محتجًّا باستعمال العرب لهذه الألفاظ مجردة عن متبوع لها ، ولو كانت تابعة لغيرها لظهر المتبوع في كلامهم ، وهذا ما أشار اليه ابن الحاجب حينما أوضح رأيه في هذا الباب قائلاً : " والاختيار الأول ؛ لذلك نبّه عليه ، فقال : (لأنّها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود) ، والذي يدل عليه استخدامها كذلك مجردة ،عن موصوفها مطلقًا ، ولو كانت صفة لجرت على موصوفها ، إمّا لازمًا أو جائزًا ، ولما لم تجر على موصوف كانت كالأسماء التي ليست بصفات" [184].

ومن التراكيب التي كان يردّ الأصول المقدرة لها من دون تعليل :

(اللهمّ) .

ذهب الفراء إلى أن هذا أصل هذا التركيب هو : (يا الله أُمّنا بخير) ، وقد عُدل به إلى صورته الظاهرة (اللهمّ) ، تخفيفًا منهم له ؛ لكثرة ترديده على ألسنتهم ، واسْتدلَّ على مذهبه بنظير ، وهو (هلُمّ) إذ إنّ أصله (ها ألمم) ، و(ويلُمّه) ، وأصله (ويلٌ لأمّه) . ورفض ابن الحاجب هذا الأصل المقدر لـ (اللهم) بقوله : " وهو بعيدٌ جدًّا " [185]، وقد أصاب برفضه هذا الأصل المقدر ، وذلك أن هذا الأصل يخصص أو يقيّد العبارة للدعاء في الخير فقط ، ومن المعلوم جواز استعمال هذه العبارة للدعاء في الشرّ ، قال تعالى((اللهم إن كان هذا هو الحقُّ من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم)) [الأنفال : 32] ، فضلًا على أنّ الأصل المقدر ـ لو كان صحيحًا ـ كان يسدُّ مسدّ جواب الشرط في الآية الكريمة ، ولَما احتاج إلى جواب . قال ابن يعيش : " لو كان الأمر على ما ظنَّ لَما جاز استعماله في المكاره ، قال الله تعالى : (اللهم إن كان هذا هو الحقُّ من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) ، مع انه لو كانت الميم أصلًا من الفعل ، لم يحتج الشرط إلى جواب في الآية ، ولسدّت مسدّ الجواب . فلمّا افتقرت إلى جواب ، وأجيبت بالفاء ، دلّت على أنها زائدة ، وليست من الفعل . " [186].

ثانيًا : مراعاة مكان التقدير .

إذا كان التركيب الظاهريُّ معدولًا عن تركيب باطنيٍّ عن طريق الحذف فلا بدّ من تقدير المحذوف في مكانه الأصلي من التركيب ، فمثلًا إذا قُدّر فعل وجب تقديره قبل الفاعل ، وإذا قُدّر خبرٌ وجب تقديره بعد المبتدأ ، وإذا قُدّر مفعول به وجب تقديره بعد الفعل والفاعل.

يقول ابن هشام : " القياس أن يقدّر الشيء في مكانه الأصلي ، لئلّا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ، ووضع الشيء في غير محلّه " [187].

ففي قول بعض العرب : (إلّا حظيّةٌ فلا أليةٌ) ذكر ابن الحاجب أن (حظيّة) بالرفع فاعل لـ (كان) التامّة ، وحين تقديره لأصل التركيب قدّر (كان) قبل (حظيّة) ، وهو موقعه الأصليّ ، وقد نصَّ على ذلك بقوله : " يُروى هذا المثل منصوبًا ومرفوعًا ، فإذا نصب فليس من هذا الباب[188] ، وإنّما يكون من باب خبر كان المحذوف عامله على ما سيأتي ، وإذا رفع كان من هذا الباب ، ويجب حذفه ؛ لأن القرينة في أصل المثل دلّت على المراد ، وقد اشتملت على أمر لا يجوز مجامعة الفعل معه ، وهو كونه مثلًا ، وتقديره : (إن لا يكن لك حظيّةٌ) " [189]. غير أنه قد يطرأ ما يمنع ذلك ، أي تقدير المحذوف في مكانه الأصلي ، وهذا المانع قد يكون صناعيًّا ، وقد يكون معنويًا .

أ : المانع الصناعي .

قد تأبى الصناعة النحوية تقدير المحذوف في مكانه الأصلي ، ففي نحو قولنا: (أيَّهم رأيتَه) ، اسمُ الاستفهام فيه على مذهب البصريين مفعول به لفعل محذوف وجوبًا ، يفسّره الفعل المذكور ، ولا يجوز جعله مفعولًا به للفعل المذكور عندهم لاشتغال الفعل عنه بنصب الضمير ، وهذا الفعل المقدَّر لا يجوز تقديره متقدّمًا على مفعوله

اسم الاستفهام ، وهو مكانه الأصليّ ، بل يجب تقدير الفعل متأخّرًا عنه ، وذلك لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام[190].

وقد كان ابن الحاجب مراعيًا لهذا الأمر ، ففي قول بعض العرب (إنّ غيرها إبلًا وشاءً) خبر (إنّ) محذوف ؛ لدلالة الحال عليه ، قال ابن الحاجب : " وتقول : (إن غيرَها إبلًا وشاءً) لمن رأى لك أمتعة أو خيلًا أو غير ذلك ، فقال : (هل لك غيرُها ؟ فتقول : (إنّ غيرها إبلًا وشاءً) ، أي (إن لنا غيرَها) " [191] ، ويجوز في (إبلًا) عدة أوجهٍ إعرابية ، هي :

1- أن يكون بدلًا من (غير)

2- أن يكون تمييزًا (غير)

3- أن يكون اسم (إن) ، و(غير) صفة له في الأصل ، ولمّا تقدم انتصب على الحالية .

وفي الوجهين الأول والثاني يجب تقدير الخبر متقدمًا على الاسم ؛ لأن اسم (إن) (غير) نكرة ، وإن كان مضافًا ؛ وذلك لأن (غير) من الأسماء الموغلة في الإبهام ؛ فلا يعرف ، وتقديم خبر (إن) يكون واجبًا ، إن كان الاسم نكرة .

وفي الوجه الثالث يجب تقدير الخبر مقدّمًا بعد (إن) مباشرةً ، وإن كان الاسم مخصّصًا بالوصف المتقدم عليه ؛ إذ إن تقديره مؤخّرًا بعد الاسم يؤدي إلى عدم مباشرة (إن) لاسمها أو خبرها ، وذلك غير جائزٍ في العربية ، يقول ابن الحاجب : " ويُحتمل أن يكون (إبلًا) منصوبًا على التمييز من (غيرها) ، أو بدلًا من (غيرها) ، أو موصوفًا لـ (غيرها) ، وقد تقدم عليه ، فلا بدّ أيضا من تقديم الخبر ؛ لئلّا يؤدّي إلى أن يلي (إن) ما ليس باسمها ، ولا خبرها . " [192].

ب : المانع المعنوي

قد يتطلب المعنى تقدير المحذوف في غير موضعه ، كما فعل الزمخشريّ مع متعلَّق باء البسملة ، إذ قدّره متأخرًا ، مع أنَّ موضعه الأصلي أن يكون متقدّمًا ، والسبب في ذلك اقتضاء المعنى ، يقول الزمخشريُّ : " فإن قلت : لِمَ قَدّرت المحذوف متأخرًا ؟ قلت : لأنّ الأهمَّ من الفعل والمتعلَّق به هو المتعلّق به ؛ لأنّهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم ، فيقولون : باسم اللات والعزّى ، فوجب أن يقصد الموحِّد معنى اختصاص اسم الله ، عزّ ، وجلّ ، بالابتداء وذلك بتقديمه ، وتأخير الفعل ، كما في قوله تعالى ((إيّاك نعبد)) [البقرة :5] ، حيثُ صرّح بتقديمِ الاسم إرادةً للاختصاص ، والدليل عليه قوله تعالى ((بسم الله مجراها ورساها)) [هود:41] " [193].

أمّا ابن الحاجب ؛ فإنّه كان يراعي المعنى حين تقدير الأصل لتركيب ما ، يتجلّى ذلك في نحو قولنا : (ضربي زيدًا قائمًا) ، وهو ما كان فيه الحال سادًّا مسد الخبر المحذوف وجوبًا ، فمن المعلوم أن المبتدأ إذا كان اسمًا عاملًا لم يجز الإخبار عنه إلّا بعد تمامه ، أي بعد أن يستوفي ما له من معمولات في الجملة ، وفي نحو المثال المذكور يتعلّقُ الحال بالمبتدأ العامل ؛ لذا يجب تقدير الخبر بعد الحال ، وهو ما ذهب إليه الكوفيون ، أمّا البصريون؛ فقد قدّروا الخبر قبل الحال ، أي قبل أن يستوفي المبتدأ العامل معموله الحال .

وقد صحّح ابن الحاجب مذهب البصريين ، وذلك لأن المعنى يأبى تقدير الخبر بعد الحال ، أي في موقعه الطبيعي ، وذلك لأن معنى (ضربي زيدًا قائمًا) هو (ما ضربت زيدًا إلّا قائمًا) ، وهذا المعنى لا يتحصّلُ إلا بالأخذ بتقدير البصريين . يقول بن الحاجب : " إن المعنى في قولك : (ضربي زيدًا قائمًا) (ما ضربت زيدًا إلّا قائمًا) ، وهذا المعنى لا يستقيم إلّا على تقدير البصريين ، أن المصدر المبتدأ أضيف ، وإذا أضيف عمّ بالنسبة إلى ما أُضيف إليه ، كأسماء الأجناس التي لا واحد لها ، ..... ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ماء البحار حكمه كذا) عمّ جميع مياه البحار ، وكذلك إذا قلت : (علم زيد حكمه كذا) عمّ جميع علم زيدٍ ، فقد وقع المصدر أوّلًا عامًّا غير مقيّدٍ بالحال ، إذ الحال من تتمة الخبر ، ثمّ أخبر عنه بحصوله في حال القيام ، فوجب أن يكون هذا الخبر للعموم ، لِما تقرّر من عمومه ؛ لأن الخبر عمّ جميع المخبَرِ ، فلو قدّرت بعض ضرب زيد ليس في حال القيام لم تكن مخبرًا عن جميعه ، وإذا تقرّر ذلك كان معناه : ما ضربي زيدًا إلّا في حال القيام " [194].

ثالثًا : جريان الأصل المقدر مع القياس

الأقيسة النحوية عند ابن الحاجب مقدسة ، فلا يجوز الاصطدام بها حين التقدير، وحيثما كان الأصل المقدر جاريًا مع القياس كان هو الأولى بالقبول ، وحيثما كان غير جارٍ مع القياس ، مصطدمًا به ، كان غير مقبولٍ ،

ومن أمثلة ذلك قولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ) ، فهذا التركيب تركيب ظاهر معدول عن تركيب باطن له ، فـ (إن خيرًا فخيرٌ) فعل الشرط فيه غير موجود ، وجواب الشرط ليس فيه سوى كلمة واحدة ، لذا وجب تقدير أصل له .

وقد ذهب ابن الحاجب إلى أن الأجود في هذا التركيب نصب (خير) الأول ، ورفع الثاني ، طبقًا لمقتضيات القياس ، فنصب الأول سيكون بـ (كان) الناقصة المضمرة مع اسمها ، وإضمارهما بعد (إن ولو) الشرطيتين قياس متبع عند النحويين[195] ، وأمّا رفع الثاني فسيكون على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، "والمبتدأ بعد فاء الجزاء جائز حذفه قياسًا مستمرًّا إذا علم " [196] ويكون في حذفه اختصار واحتراز من العبث[197] ، وعلى هذا يكون أصل التركيب إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ . ورفض ابن الحاجب نصب (خير) الثاني لأنه يؤدّي إلى تقدير أصل مخالف للقياس ؛ إذ إن نصبه يستلزم تقدير (كان) وتقدير اسم لها ، فيكون الأصل المقدر إن كان عمله خيرًا فكان جزاؤه خيرًا أو (فيكون جزاؤه خيرًا) ، وهذان التقديران مخالفان للقياس من وجهين ، الأول عدم وجود مسوِّغ للفاء ، إذ لا يجوز اقتران جواب الشرط بالفاء ، ماضيًا كان أو مضارعًا [198]، والثاني عدم وجود مسوّغ لحذف (كان) واسمها في هذا الموضع ، فنقدرها ، وهذا ما اشار اليه ابن الحاجب بقوله : " وإنما كان رفع الثاني هو الوجه ؛ لأنه إذا ارتفع كان خبر مبتدأ محذوف بعد فاء الجزاء ، والمبتدأ بعد فاء الجزاء جائز حذفه قياسًا مستمرًّا إذا علم وهذا كذلك ، وضعف نصبه ؛لأنه لا بدّ أن يقدَّر له ناصب ، ولا ناصب ينبغي أن يقدّر غير (كان) ، وإذا قدِّرت (كان) فإمّا أن يكون التقدير : (إن كان عمله خيرًا كان جزاؤه خيرًا) ، كما قدره سيبويه ، وهو ضعيف ؛ لأنه يلزم منه حذف الفاء الثابتة في المسألة ، وهو غير مستقيم ، وأيضًا فإنه حذف للفعل على غير قياس ، وحذف المبتدأ المذكور حذفٌ على قياس ، فكان أولى ، وإمّا أن يكون التقدير : (إن كان عمله خيرًا فيكون جزاؤه خيرًا) ، فيضعف من حيث إنّ مجيء الفاء مع الفعل المضارع قليل ، وأيضًا فإنه على غير قياس ، ورفعه على القياس على ما تقدّم . " [199].

رابعًا : استصحاب حال الأصل :

يُعدّ استصحاب الحال من أدلة الفقه في استنباط الأحكام الفقهية[200] ، ومن أدلة النحو أيضًا في استنباط الأحكام النحوية ، وإن كان أضعف من السماع والقياس . ويُعرفه أهل الفقه بأنه : " الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل ، حتى يقوم دليل على تغير تلك الحال ، أو هو جعل الحكم الذي كان ثابتًا في الماضي باقيًا في الحال ، حتى يقوم دليل على تغيره " [201]

أمّا عند أهل النحو ؛ فلا يختلف تعريفه عن تعريف أهل الفقه ، فقد عرّفه أبو البركات الأنباري بقوله : " هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل " [202]، ومعنى ما قاله أن الأصول يجب أن تُراعى في استنباط الأحكام النحوية ، وإذا وُجد دليل على انتقال الأصل المعروف فالمراعاة غير واجبة حينئذ[203].

وقد استعان ابن الحاجب بدليل استصحاب الحال في بعض المواضع لترجيح أصل مقدرٍ على آخر ، من ذلك وقوع شبه الجملة مستقرًا ، متعلّقًا بمحذوف ، يقع خبرًا لمبتدأ ، نحو قولنا : (زيد في الدار ، وزيد عندك) ، فذهب قسم من النحويين إلى أنّ المتعلَّق ، أي الخبر المحذوف ، فعل ، وذهب قسم آخر إلى أنه اسم[204].

واختار ابن الحاجب أن يكون الأصل المقدر فعلًا ؛ لأن أصل التعلق للأفعال ، فالتركيب الأصلي لمثل (زيد في الدار) (زيد استقر في الدار) ، قال ابن الحاجب : " والأكثر على أن المتعلق المحذوف في الظرف فعل كما أختاره ، وتقديره : (استقرّ فيها) ؛ لأن أصل التعلق للأفعال ، فإذا وجب التقدير فالأصل أقرب "[205] . وقال في أماليه : " فالأكثر أنه مقدر بجملة كقولك : (زيد في الدار وزيد أمامك) . ومنهم من يقول : هو من قبيل المفردات فيقدرُ المتعلَّقَ مفردًا ، وإنّما قدّر أولئك الجملةَ ؛ لأنّ المُتعلَّق أصلُه أن يكونَ فعلًا ؛ لأنّ ما يُقدَّر مُتعلِّقًا لا بدّ فيه من معنى الفعل ، وإنّما كان كذلك ؛ لأنّه في المعنى ظرف له ، والظروف إنّما تكونُ محلًّا للأفعالِ ، وإذا كان مُحتاجًا إلى مُتعلَّق فتقديرُ الأصل أولى " [206].

وقد أشار النحويون إلى أن أصل العمل للأفعال في كثير من المواضع ، جاء في كتاب (الاصول في النحو) : " واعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل ، ولا في الحرف ، بل هو المعرض للعوامل من الأفعال ، والحروف " [207]. ، وقال ابن يعيش في كلامه على (رويد) : " الفعل هو الأصل في العمل ، وهذه الأسماء فروع ، ونائبة عنه ؛ فلذلك انحطت عن درجته " [208].

خامسًا : الحمل على الأكثر .

المعروف عن البصريين أنهم يقيسون على الأكثر ، فلا يعتدون بالقليل ، والشاذ ، والنادر ، وخالفهم الكوفيون في ذلك ، فكانوا يعتدون بكلّ ذلك[09] . والأكثر هو " عبارة عمّا فوق النصف ، والحكم بالأكثرية أو الجميع لا يتوقف على الإحاطة التفصيلية ، بل يكفيه الإحاطة الإجمالية " [10]، وقد كان الأخذ بقياس الحمل على الأكثر منطقيًّا ، " وذلك أن لغة ما لا يمكن أن تنتشر صيغتها ، ونماذجه على درجة واحدة من الكمية ، بل من المحقق أن نموذجًا قد تتسع مفرداته ؛ لتصلَ إلى المئات في حين قد يقلّ نموذج آخر ، فلا تصل مفرداته إلى العشر " [11]

وقد استعان النحويون بمبدأ الحمل على الأكثر في تثبيت قواعد النحو منذ البدايات الأولى لوضع علم النحو ؛ فقد روي أنّ أحدهم يقول : " سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عمّا وضعت ممّا سميته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كلّه ؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهو حجّة ؟ قال : أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات " [12].

ثم صار الحمل على الأكثر والشائع في لسان العرب منهجًا متبعًا عند النحويين البصريين في تثبيت قواعد النحو [13] ، فقد صرح سيبويه في كتابه أن القياس يكون على الأكثر ، وذلك حين قال : " وقد جاء فُعلان نحو الشُكران والغُفران ، وقالوا : الشُكور ، كما قالوا : الجُحود ، فإنما هذا الأقلّ نوادر ، تحفظ عن العرب ، ولا يُقاس عليها ، ولكن الأكثر يُقاس عليه " [14].

أمّا الكوفيون فقد ترخّصوا في هذا الأمر ، فكانوا يقيسون على القليل والنادر والشاذ ، يقول ابن درستويه (ت 347هـ) : " وكان الكسائي يسمع بالشاذ الذي لا يجوز إلّا في الضرورة ن فيجعله أصلًا ، ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو " [15].

ولأنّ ابن الحاجب بصريّ المذهب في دراساته النحوية ؛ قاس على الأكثر ، وكان يتخذ ذلك أساسًا يتّكأُ عليه في تقديره لأصل التراكيب ، وفي مفاضلته وترجيحه بين الأصول المقدرة لها ، ولا يقيس على الأقلّ.

من ذلك تقديره لقول العجاج :

يَا لَيتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

فالبصريون يذهبون إلى أن (رواجع) حال ، وخبر (ليت) محذوف ، تقديره : (لنا) ، وذهب الكسائي إلى أنه منصوب على أنه خبر لـ (كان) مضمرة ، مستدلًا بذكرها كثيرًا بعد (ليت) ، كقوله ((يا ليتها كانت القاضية)) [الحاقة: 27] وقوله ((يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزًا عظيمًا))ً [النساء: 73]، وقد رجّح ابن الحاجب مذهب البصريين ، مبينًا أنّ حذف خبر (إن) وأخواتها ـ إنْ دلّ عليه دليل ـ أكثر من حذف (كان) ، وهذا ما نصَّ عليه بقوله " وأما مذهب الكسائي ، وإن كان خيرًا من مذهب الفراء ؛ لثبوت إضمار (كان) في مواضع ، إلّا أنّ مذهب البصريين أولى ، لكثرة حذف الخبر ، وقلّة إضمار (كان) " [16] .

من ذلك أيضًا قوله تعالى: ((فصبرٌ جميلٌ))ً [يوسف:18] ، فقد جوّز بعض من معربي القرآن الكريم ، ومفسريه أنْ يكون المحذوف خبرًا ، وأصل التركيب عندهم هو (فصبرٌ جميل أولى أو أمثل) ، قال الرازي (ت606هـ) : " منهم من قال : إنه مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير : فصبر جميل أولى من الجزع " [17] ، وقال السمين الحلبي (ت756هـ) : " يجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره محذوف ، أي صبرٌ جميل أمثل بي " [18]، وجوّزوا أيضًا أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، يقول النّحاس (ت338هـ) : " (فصبرٌ جميل) قال أبو إسحاق : أي فشأني أو الذي أعتقده صبر جميل ، قال قطرب أي فصبري صبر جميل " [19] ، ورجّح ابن الحاجب الأصل المقدر الثاني ، وذلك بأن جعل التركيب من باب حذف المبتدأ ، حملًا على كثرة حذف المبتدأ ، يقول الزمخشري : " وقوله تعالى : (فصبرٌ جميل) يحتمل الأمرين " [20] ، وعلّق ابن الحاجب على كلام الزمخشري قائلًا : " يعني حذف المبتدأ أو حذف الخبر . قال الشيخ : إلّا أنّ حذف المبتدأ أكثر ، وحمل الشيء على الأكثر أولى من حمله على الأقل " [21]

سادسًا : وجوب وجود قرينة دالّة على الأصل المقدر

يجمع عامة النحويين على جواز حذف عنصر من عناصر الكلام شريطة وجود قرينة تدلّ عليه ، وهذا ما روّج له النحويون الأوائل ، فقد أجاز سيبويه حذف المبتدأ إذا دلّ المقام عليه ، جاء في الكتاب : " هذا باب يكون

المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبنيُّ عليه مظهرًا ، وذلك أنك رأيت صورة شخص ، فصار آية لك على معرفة الشخص ، فقلت : عبدُ الله وربّي ، كأنك قلت : ذاك عبدُ الله ، أو هذا عبد الله " [22]، وذكر المبرد أنه إذا توافرت قرينة لفظية على المبتدأ جاز حذفه؛ إذ قال : " ولو قلت على كلام متقدم : عبد الله ، أو منطلق ، أو صاحبك ، أو ما أشبه هذا ، لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع " [23]. وإن لم تكن ثمة قرينة على المحذوف كان الحذف ضربًا من العبث ، إذ ينتج عن ذلك كلامًا غير مفهوم للمخاطب ، يقول ابن جني ، مبيّنًا ضرورة وجود القرينة ، أو الدليل على المحذوف : " قد حذفت العرب الجملة ، والمفرد ، والحرف ، وليس شيءٌ من ذلك إلّا عن دليل عليه ، وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته " [24].

لذلك كان ابن الحاجب يردّ أصولًا ، قدّرها نحويون لتراكيب ، وليس ثمة دليل على المقدّر. ففي قوله (فصبرٌ جميلٌ) ، لم يرتضِ ابن الحاجب أن يكون الأصل المقدر لهذا التركيب هو " فصبرٌ جميل أولى أو أمثل " ، أي أن يكون المحذوف من باب حذف الخبر ؛ لعدم وجود قرينة تدلُّ على الخبر ، فيكون الحذف جائزًا ، قال في الإيضاح : " وإذا كان الخبر هو المحذوف ، وليس ثمة قرينة لفظية ولا حالية ، تدلُّ على خصوص الخبر المحذوف ، كان ما ذكرته من حذف المبتدأ أولى " [25]

وقد كان ابن الحاجب في تقديره لأصل مقدرٍ يؤكد على القرينة ، وفي مفاضلته بين الأصول المقدرة لتركيب ما يرجّح ما تدلّ القرينة عليه.

والقرينة قد تكون مقامية أو حالية ، أي إنّ المحذوف يُستطاع فهمه والاستدلال عليه بما يُحيط التركيب من حوادث وملابسات ، أو بما يُعرف بسياق الحال ، أو الحال المشاهدة ، التي هي " بمثابة الإطار الخارجي الذي يقف بمختلف معطياته عنصرًا يوازي في دلالته العناصر المكونة للتركيب ؛ فيغني في أحيان كثيرة عن بعض العناصر ، ويحلّ مكانها في الدلالة على المعنى المراد " [26]. مثال ذلك ما ذكره المبرد من أنك " إذا رأيت رجلًا سدّد سهمًا فسمعت صوتًا : القرطاس والله ، أي أصاب القرطاس " [27].

وقد تكون القرينة مقالية أو لفظية ، أي إنّ ثمة لفظًا مذكورًا في الكلام ، يدلُّ على المحذوف ، فيقدر المحذوف من لفظ المذكور ، وهذا اللفظ قد يكون سابقًا على موضع المحذوف ، ومنه قوله ((وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا)) [النحل: 30] ، أي أنزل خيرًا ، وقد يكون اللفظ الدال على المحذوف واقعًا بعد موضع المحذوف ، ومنه قوله تعالى((ولو شاء الله لجمعهم على الهدى)) [الأنعام:35] ، أي ولو شاء جمعهم .

وقد يُستقى المحذوف من معنى الكلام الذي قبله ؛ إذ إن " السياق اللغوي أو المجال الذي تقع فيه العناصر اللغوية يشكل إطارًا دلاليًّا عامًّا ، يسمح في بعض الأحيان بحذف عنصر، أو أكثر من العناصر ؛ لأن في دلالات العناصر الباقية ما يوحي ضمنيًّا بوجوده " [28].

من ذلك ما فسّره سيبويه من نصب (خيرًا) في قول بعض العرب : (حسبُك خيرًا لكم) و(أوسعَ) في : (وراءك أوسعَ لك) ، يقول سيبويه : " وإنما نصبت خيرًا لك ، وأوسع لك ؛ لأنك حين قلت : (انته) فأنت تريد أن تُخرجه من أمر ، وتدخله في آخر " [29].

فمن الأول ، أي القرينة المقامية ، قولهم (الهلالُ واللهِ) ، فقد ذكر ابن الحاجب أن الهلال خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام الأصلي (هذا الهلالُ والله) ، وجاز حذفه لدلالة الحال عليه ، وهو ترقب الناس لظهور الهلال ورؤيته ، قال ابن الحاجب : " فمن حذف المبتدأ إذا قامت عليه القرينة قول المستهلّ : (الهلالُ والله) ، وذلك عند ترائي الناس الهلالَ "[30] .

ومنه أيضًا قوله تعالى المذكور آنفًا : ((فصبرٌ جميلٌ)) ، فقد ذُكر أنّ ابن الحاجب رجّح أن يكون الأصل المقدر لهذا التركيب هو (فصبري صبرٌ جميل) ، فجعله من باب حذف المبتدأ ، لدلالة المقام أو الحال عليه ، وهو قيام المتكلم وهو النبي يعقوب (عليه السلام) بالصبر ، مفضّلًا هذا الأصل على أصل آخر مقدر لهذا التركيب ، وهو (فصبرٌ جميل أمثل) ، اي بجعل (صبر) مبتدأ والخبر محذوف . يقول ابن الحاجب معلّقًا على قول الزمخشري في الآية المذكورة : وقوله تعالى { فصبر جميل } يحتمل الأمرين : " يعني من حذف المبتدأ أو حذف الخبر . قال الشيخ : إلّا أن حذف المبتدأ أولى من أوجه : ... ورابعها : وهو أن المبتدأ إذا كان محذوفًا كانت قرينة حالية ، وهي قيام الصبرية دليلًا على المبتدأ المحذوف ، فيحسن حذفه ، وإذا كان الخبر هو المحذوف

، وليس ثمّة قرينة لفظية ولا حالية ، تدلُّ على خصوص الخبر المحذوف ، كان ما ذكرته من حذف المبتدأ أولى" [31].

وممّا كانت فيه القرينة لفظية أو مقالية ، وهي من لفظ المذكور ، قولهم : (إنّ غيرَها إبلًا وشاءً) بحذف الخبر (لي) ، وذلك لذكره في السؤال ، (هل لك غيرها) ، يقول ابن الحاجب : " وتقول : (إن غيرها إبلًا وشاءً) لمن رأى لك أمتعةً أو خيلًا أو غير ذلك ، فقال : (هل لك غيرُها) ، فتقول : (إنّ غيرها إبلًا وشاءً) ، أي (إن لنا غيرَها) " [32].

وممّا استُقي لفظُه من معنى ما قبله قوله تعالى : ((صنعَ الله الذي أتقن كلَّ شيءٍ))[النمل:88] ، فـ (صنع) مفعول مطلق لفعل محذوف ، دلّ عليه سياق الكلام الذي قبله ، قال ابن الحاجب : " ومنه قوله تعالى : (صنع الله) بعد قوله تعالى : (وترى الجبال) ؛ لأن ذلك معلوم ممّا تقدم " [33] ، فقوله تعالى: ((وترى الجبال جامدة وهي تمرُّ مرَّ السحاب)) [34].

ومنه أيضًا قولهم : (له عليّ ألفُ درهم عرفًا) ، فـ (عرفًا) أيضًا مفعول مطلق لفعل محذوف ، وسياق الكلام المتقدم دالٌّ عليه ، قال ابن الحاجب : " (له عليّ ألفُ درهم عرفًا) ، أي اعترافًا ، ومعلوم أن من قال (له عليّ ألفُ درهم عرفًا) فقد اعترف ، ولا يحتمل غيره ، فإذا قال : (اعترافًا) ، فقد ذكر ما دلّ عليه الأول وتعيّن له " [35].

سابعًا : المطابقة بين الأصل المقدر والقرينة .

قد يجوز في الأصل المقدر أن يكون فعلًا ، وأن يكون اسمًا ، غير أن ابن الحاجب يفضّل أن يكون الأصل المقدر مطابقًا للقرينة الدالة على ذلك الأصل المحذوف ، ففي قول الشاعر [36]:

ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُختبطٌ ممّا تُطيحُ الطّوائحُ

يجوز في ضارع أن يكون فاعلًا لفعل محذوف ، والتقدير : (يبكيه ضارع) ، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير (باكيه ضارع) . وقد فضّل ابن الحاجب تقدير الفعل ؛ لأن القرينة الدّالة عليه فعل ، وهو قوله : (ليبك) ، قال ابن الحاجب : " وتقدير ضارع فاعلًا أحسن من تقديره خبرَ مبتدأ ؛ لأنّ القرينة فعلية ، فكانت بتقدير الفعل أولى " [37].

ثامنًا : مراعاة المعنى : مطابقة معنى الأصل المقدر للمعنى المراد من التركيب الظاهري .

أن التراكيب الإسنادية في العربية يمكن تقسيمها على ثلاثة أقسام من حيث الأصل المفترض ، والقواعد التي وضعها النحويون لها ، وهذه الأقسام هي :

1. أصول ملتزمة : وهي التي لا يجوز التصرف فيها ، بحذف أو تقديم وتأخير ، بل يجب إبقاؤها على الصورة المقررة لها ، من ذلك التزام رتبة الفاعل والمفعول ، إن كان الإعراب تقديريًّا ، ولم توجد قرينة توضح الفاعل من المفعول ، نحو (ضرب عيسى موسى).
2. أصول معدولة عنها جوازًا : وهو التي يجوز التصرف فيها بحذف أو تقديم وتأخير .
3. أصول معدولة عنها وجوبًا : وهو ما لم تنطق به العرب ، بحسب القواعد التي وضعها النحويون للكلام في العربية ، لذلك يُعبّرون عنها بالأصول المرفوضة ، أو المهجورة .

أمّا النوع الثاني فإنه يُعدل بالتركيب ابتغاء معنى معين[38] ، ومن أمثلة ذلك أنّ التركيب الأصلي قد يكون مؤدّيًا أو مثيرًا لأكثر من احتمال في ذهن المخاطب ، فإذا أريد قطعُ ما يُثار من احتمال من ذهن المخاطب ، ورفعُه ، وتحديدُ معنًى بعينه ، عُدل بالتركيب إلى صورته الظاهرية أو السطحية عن طريق تقديم ما أصله التأخير وتأخير ما أصله التقديم .

ويتجّلى ذلك في مسألة الإخبار الأولي عن اسم مبتدأ ، نحو قولنا : (زيدٌ قائم) ، فمن المعلوم أنّ المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، ولأنّ المحكوم عليه يكون قبل الحكم من جهة الوجود والحصول والحدوث ، أُوثِر ذكر المبتدأ قبل الخبر لفظًا ، يقول الرضي : " إنما كان أصل المبتدأ التقديم ؛ لأنه محكوم عليه ، ولابد من وجوده قبل الحكم ، فقصد في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه " [39] . فبتقديم المبتدأ على الخبر لفظًا يتطابق حكم اللفظ مع حكم الوجود والحدوث من حيث الرتبة .

غير أن التعبير بهذا الأصل ، أي بتقديم المبتدأ ، قد يثير عند المخاطب أكثرَ من احتمال من قيام زيد إلى قعوده وإلى غير ذلك من أحكام ، أو أخبار ، في نحو المثال المذكور ، ولقطع كلِّ ذلك ورفعه من ذهن المخاطب يعدل بالأصل ، وذلك بتقديم الخبر على المبتدأ ، يقول ابن الحاجب مبينًا سبب العدول من التركيب الباطني أو البنية العميقة ، إلى التركيب الظاهري أو البنية السطحية لمثل هذا التركيب : " إنما حسن تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لأن المتكلم إذا قال : (زيدٌ قائم) تعلق بنفس السامع احتمالات شتّى من أنه قائم أو قاعد إلى ما لا يحصى كثرة ، فإذا قدم الخبر ارتفع هذا الإشكال " [40] .

أمّا النوع الثالث ؛ فإن التركيب قد نطقته العرب معدولًا عن الأصل الذي افترضه النحويون للكلام في العربية ، وقد وسموا تلك التراكيب بالأصول المرفوضة ، أو المهجورة ؛ لمخالفتها الأصول المفترضة ، والموضوعة منهم للكلام في العربية ، وعلّلوا لعدم مجيئها على الأصل بعلل تتناسب وكلَّ تركيب.

وفي تقدير الأصل لمثل هذه التراكيب كان ابن الحاجب مراعيًا لأن يكون معنى الأصل المقدر غير مناقض لمعنى التركيب الظاهري ، ولا ريب في ذلك ، إذ التركيب المعدول إليه هو نفسه التركيب المعدول منه ، غير أنه حصل فيه ثمّة تغيير لعلة ما ، فعدل به إلى صورة أخرى ، غير أن المعنى في الصورتين واحدٌ ، فإذا كان الأصل المقدر لتركيب ما يؤدي إلى معنى غير معنى الصورة الظاهرة كان التقدير غير صائب .

يتضح ذلك في مثل قولنا : (ضربي زيدًا قائمًا) ، وهو ما يكون فيه الخبر محذوفًا وجوبًا ، والحال سادّة مسدّ الخبر ، فهذا التركيب يتنازعه جانبان حين تقدير أصله ، جانب المعنى وجانب اللفظ ، ولكي يستقيم التركيب يجب تقدير خبرٍ للمبتدأ ، إذ إن الحال في مثل هذا التركيب لا تصلح لأنْ تكون الخبر ؛ لأن الخبر المفرد إمّا أن يكون هو المبتدأ في المعنى ، كقولنا : (زيد قائم) ، فالخبر (قائم) هو المبتدأ (زيد) في المعنى ، وإمّا أن يكون منزلًا منزلته[41] ، كقوله تعالى ((وأزواجه أمهاتهم)) [الأحزاب:6] ، فأزواجه لسن بأمهات المؤمنين على وجه الحقيقة ، بل هنّ كالأمهات في حرمة التزويج . وهذه الحال ليست المبتدأ في المعنى ، وليست متنزلة منزلته ؛ لذلك وجب تقدير خبر للمبتدأ . وتقديره يكون إمّا قبل الحال وإمّا بعدها .

ومراعاةً لجانب اللفظ يذهب الكوفيون إلى تقديره بعد الحال ، فأصل التركيب عندهم هو : (ضربي زيدًا قائمًا حاصلٌ)[42] ، وعلة تقديرهم الخبر بعد الحال هو الخشية من الفصل بين العامل ، وهو المبتدأ (ضرب) ومعموله الحال (قائمًا) ، إذ إنه لا يجوز الإخبار عن المبتدأ العامل إلّا بعد تمامه ، أي بعد أن يستوفي ما له من معمولات في الجملة إن وجدت[43] .

أمّا البصريون ؛ فيقدرون الخبر قبل الحال مراعاةً لجانب المعنى ، مع تقدير (إذا كان) إذا أريد المستقبل ، و(إذ كان) إذا أريد المضي[44] ، وذلك لأن معنى : (ضربي زيدًا قائمًا) (ما ضربت زيدًا إلّا قائمًا) ، وهذا المعنى لا يتحصّل إلّا بتقدير الخبر قبل الحال . ومنعًا من الفصل بين المبتدأ العامل ومعموله الحال لجأ البصريون إلى تقدير (إذا أو إذ كان) ، إذ إن (كان) التامة المقدرة ستكون هي العاملة في الحال ، وليس ثمة فاصل أجنبيٌّ بينهما[45].

وخشيةً من فقدان المعنى المراد من التركيب صحّح ابن الحاجب مذهب البصريين ، ثم بيّن " أن المعنى في قولك : (ضربي زيدًا قائمًا) (ما ضربت زيدًا إلّا قائمًا) ... وهذا المعنى لا يستقيم إلّا على تقدير البصريين ، وبيانه أن المصدر المبتدأ أضيف ، وإذا أضيف عمّ بالنسبة إلى ما أُضيف إليه ، كأسماء الأجناس التي لا واحد لها ، ... ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ماء البحار حكمه كذا) عمّ جميع مياه البحار ، وكذلك إذا قلت : (علم زيد حكمه كذا) عمّ جميع علم زيدٍ ، فقد وقع المصدر أوّلًا عامًّا غير مقيّدٍ بالحال ، إذ الحال من تتمة الخبر ، ثمّ أخبر عنه بحصوله في حال القيام ، فوجب أن يكون هذا الخبر للعموم ، لِما تقرّر من عمومه ؛ لأن الخبر عمّ جميع المخبَرِ ، فلو قدّرت بعض ضرب زيد ليس في حال القيام لم تكن مخبرًا عن جميعه ، وإذا تقرّر ذلك كان معناه : ما ضربي زيدًا إلّا في حال القيام " [46].

من ذلك أيضاً ترجيحه لحذف المبتدأ على حذف الخبر في قوله تعالى: ((فصبرٌ جميل))ّ [يوسف:18] ، فقد ذكر أن بعضًا من معربي القرآن الكريم ومفسريه ذهبوا إلى أنه يجوز أن يكون (صبر) مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : (فصبرٌ جميل أمثل) ، ويجوز فيه أن يكون (صبر) خبرًا ، والمبتدأ محذوف ، والتقدير : (فصبري صبرٌ جميل) ، غير أن ابن الحاجب رجّح التقدير الثاني لمطابقته مقتضى حال المتكلم ، وهو النبي يعقوب ، الذي اشتُهر بالصبر على فراق ولدِه يوسف ، وهذا ما نصَّ عليه عندما أوضح رأيه في هذا الباب قائلاً :

" إلّا أنّ حذف المبتدأ أولى من أوجهٍ : أحدها ... ، ثانيها : أن الكلام سيق للتمدّح بحصول الصبر له ، فجعل المبتدأ محذوفًا يُحصّل هذا المعنى ، وجعل الخبر محذوفًا لا يُحصّله ، لأنه غير مخبر بأن الصبر الجميل أجمل بمن قام به ، ولذلك يقول المتكلم : الصبر الجميل أجمل ، ولم يرزق منه بشيء " [47] .

تاسعًا : مراعاة ارتباط الأصل المقدر بما قبله .

من البديهية أنّ تقدير أيِّ أصل يستلزم أن يتوافر في عناصره ما يحقق ارتباطه بما قبله من تراكيب ؛ وأن لا يكون ثمّة قطع بينها ، إذ يتحقق المعنى العامُّ والمرجوُّ من النص عبر ترابط التراكيب المكونة له ، ويتجلّى ذلك في قولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ) ، فقد رفض ابن الحاجب التقدير الذاهب إلى جواز رفع (خير) الأول على أنه فاعل لـ (كان) التامّة المضمرة ، فيكون الأصل المقدر للتركيب : " الناس مجزيون بأعمالهم إن كان خيرٌ فخيرٌ...." [48] ، وعلّة رفضه لهذا الأصل أنه خالٍ من رابط يربطه بما قبله ، وجاعل إيّاه أجنبيًّا عنه ، وهو ما يفقد النص معناه العام ؛ لذلك رجّح النصب فيه لاقتضائه تقدير (كان) الناقصة ، وتقدير الناقصة يقتضي أن تكون صورة التركيب كما مرّ : (الناس مجزيون بأعمالهم إن كان عملهم خيرًا ...) ، وهذا الأصل المقدر يحقق للتركيب ارتباطه بما قبله ، عن طريق تحقق المعنى العام للنص و جعله وحدة واحدة ، وأنّ ما قبله غير مقطوع عنه . قال ابن الحاجب : " وإنما اختير نصب الأول ورفع الثاني ؛ لأنّا إذا نصبنا فالتقدير : (إن كان عمله خير) ، والمعنى عليه ، وجاز تقدير (كان) ؛ لأنه فعل دلّ عليه سياق الكلام ، فكان حذفه جائزًا . وضعف الرفع ؛ لأنك إذا رفعت فلا بدّ من تقدير رافع ، ولا يُقدّرُ إلّا (كان) لكون المعنى عليه ، فإمّا أن تقدّرها تامّة أو ناقصة ، فتقديرها تامّة ضعيف ؛ لأن التامة قليلة الاستعمال ، وما قلّ استعماله قلّ حذفه ، وما كثر استعماله قوي حذفه ، وأيضًا فإن تقدير التّامة مخلٌّ بالمعنى ؛ لأنه يصير كأجنبيٍّ عن الأوّل ، والمعنى على تعلّقه به ، وذلك إنّما يكون في الناقصة " [49]، وهذا الذي ذكره ابن الحاجب يفسره مبدأ الاتساق الذي تكلم عنه علماء النص ، فمن المعلوم أن أيَّ نصٍّ يحتوي على تراكيب ، وهذه التراكيب هي التي تكوّن لنا النصّ ، ولكي تكون التراكيب نصًّا واحدًا ، يجب تحقق الاتساق فيما بينها ، ولا يتحقق الاتساق إلّا بتوافر الآليات التي تحقق ذلك الاتساق ، والتقدير الذي رجحه ابن الحاجب يتحقق فيه هذا الاتساق ، بل يتحقق فيه اتساق نحوي واتساق معجمي ، فالاتساق النحوي المتحقق هو الضمير الموجود في الأصل المقدر ، وهو الهاء في (عملهم) ، إذ يعود هذا الضمير على (الناس) في (الناس مجزيون...) ، وأمّا الاتساق المعجمي؛ فقد جاء عن طريق التكرار ، إذ كرر لفظة (عمل) في الأصل المقدر . فنوعا الاتساق هذان أحدثا ربطًا بين الأصل المقدر للتركيب "(إن كان عملهم خيرًا...) بما قبله وهو التركيب (الناس مجزيون) .

عاشرًا : بيان كيفية التقدير .

ذكر ابن هشام أن من ضوابط التقدير بيان كيفية التقدير ، والمراد منه أنه " إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة ، أو موصوف وصفة مضافة ، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج " [50]، وبعبارة أخرى نستطيع أن نقول إن أي تركيب إذا حذف منه أكثر من عنصر وجب أن يقال إن الحذف قد وقع متسلسلا ، وليس دفعة واحدة .

وقد كان ابن الحاجب مراعيا لهذا الضابط ، يتجلّى ذلك في تقديره لأصل : (يا رجل ، ويا هذا الرجل) ؛ إذْ قال : " ووجه التعليل به أن قولك : (يا رجل) أصله : (يا أيها الرجل) و(يا هذا الرجل) أصله : (يا أيهذا الرجل) ، فحذفوا الألف واللام استغناء عنهما ب ـ(يا) وحذفوا (أي) ؛ لأنهم ما أتو بها إلّا وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام فبقي (يا رجل) " [51].

نتائج البحث

في نهاية المطاف لهذا البحث يمكن القول بأن البحث قد توصل لنتائج ، يمكن إجمالها بما يأتي :

1- إنّ مسألة التقدير في النحو العربي قضية لا يمكن ربطها بالحذف ، وحسب ، بل هي قضية عامّة تندرج تحتها قضايا ، الحذف واحد منها .

2- استطاع البحث أن يسجّل تعريفًا لتقدير الأصل للتراكيب النحوية ، إذ من تطرق لهذا الموضوع من الباحثين المحدثين لم يلتفت إلى وضع تعريف له ، فقد كان مرورهم به سريعًا ، مع إعطاء نماذج له من التراث النحوي .

3- كان تقدير المحذوف ، الذي تستدعيه الصناعة النحوية عند القدماء من النحويين ، مدعاة لتوجيه سهام النقد لهم من بعض معاصريهم ، غير أن هذا النقد توسعت دائرته عند كثير من المحدثين ، الذين رفضوا التقدير في الكلام جملة ، وتفصيلًا ، لتأثّرهم بالمنهج الوصفي الرافض لهذا المبدأ .

4- إذا كان الإرث الذي تركه النحويون فيما يخصّ تقدير الأصول للتراكيب مرفوضًا من المنهج الوصفي القائم على وصف اللغة ، من دون تقدير ، أو تعليل ، فقد وجد ما يلتقي به من منهج حديث ، ألا وهو المنهج التحويلي القائم على التفسير ، والتحليل للتراكيب اللغوية .

5- سار ابن الحاجب على درب أصحابه من النحويين القدماء ، فقد كان محتفيًا بقواعد تأليف الكلام في العربية ، وبالأقيسة النحوية ، ونظرية العامل ، وكلّ ذلك كان يدفعه إلى تقدير الأصل لكثير من التراكيب .

6- كان ابن الحاجب في تقديره للأصل مراعيًا للضوابط والأسس ، التي يقوم عليها الكلام في العربية ، وقد استعملها في ترجيحاته ، ومفاضلاته بين الأصول المقدرة لتركيب ما ، فكان لها الأثر الأكبر في قبول أصل مقدّر لتركيب ما ، وردِّ آخر .

هوامش البحث

1ـ لسان العرب : مادة قدر
2- الحذف والتقدير في الدراسة النحوية :19
3 ـ ضوابط الفكر النحوي : 345
4 ـ نظرية النحو العربي : 21
5 ـ العين : مادة أصل 156/7
6 ـ مقاييس اللغة : مادة أصل 109/1
7 ـ مفردات ألفاظ القرآن : 79
8 ـ كشاف اصطلاحات الفنون : 213/1
9 ـ الكتاب بين المعيارية والوصفية : 64
10 ـ أصول النحو وصلته بأصول الفقه : 42 ـ 43
11 ـ ينظر : الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى : 240
12 ـ المفصل : 32
13 ـ شرح المفصل : 73
14 ـ بنية الجملة العربية وأسس تحليلها : 54
15 ـ قائله امية بن ابي عائذ الهذلي، ينظر : شرح اشعار الهذليين 507/2
16 ـ الكتاب : 66/2
17 ـ قائله زهير بن أبي سلمى ، ينظر : ديوانه : 153
18 ـ المصدر نفسه : 66/3
19 ـ ينظر : الرّدّ على النحاة : 88
20 ـ ينظر : المصدر نفسه : 89
21 ـ ينظر : المثل السائر : 95/2
22 ـ في النحو العربي نقد وتوجيه : 231
23 ـ مدخل إلى علم اللغة : 135
24 ـ أصول التفكير النحوي :280
25 ـ ينظر : شرح المفصل : 189/2
26 ـ النحو العربي نقد وبناء : 124
27 ـ دراسات في اللسانيات العربية :2/ 64
28 ـ أبحاث في اللغة العربية : 9
29 ـ ينظر : المصدر نفسه : 24

30 ـ مدخل إلى علم اللغة : 135
31 ـ دراسات في اللسانيات العربية : 64/2
32 ـ من الأنماط التحويلية في النحو العربي :13
33 ـ النحو العربي والدرس الحديث : 142
34 ـ الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه: 299
35 ـ التحليل الدلالي للجمل العربية (بحث) : 127
36 ـ ينظر : فيض الانشراح :481
37ـ ضوابط الفكر النحوي : 339/2
38 ـ الإيضاح في شرح المفصل : 280/1
39 ـ المصدر نفسه : 299/1
40 ـ المصدر نفسه : 162/1
41 ـ المصدر نفسه : 155/1
42 ـ الصبح المنير في شعر أبي بصير : 155
43 ـ الإيضاح في شرح المفصل : 179/1
44 ـ الكتاب : 23/1
45 ـ شرح الرضي : 31/1
46 ـ ينظر الإسناد في العربية ومسائل أخرى : 14
47 ـ بناء الجملة العربية : 34
48 ـ ينظر : الجملة في دراسات المحدثين : 139
49 ـ المصدر نفسه : 139
50 ـ من أسرار اللغة : 260
51 ـ المفصل : 48
52 ـ الإيضاح في شرح المفصل : 146/1
53 ـ شرح الوافية نظم الكافية : 125
54 ـ شرح المفصل : 389/1
55 ـ الفعل زمانه وأبنيته : 129
56 ـ الإيضاح في شرح المفصل : 270/1
57 ـ المصدر نفسه : 272/1
58 ـ المصدر نفسه : 273/1
59 ـ شرح المفصل : 278/1
60 ـ المصدر نفسه : 296/1
61 ـ في النحو العربي نقد وتوجيه : 223
62 ـ ينظر المصدر نفسه : 223
63 ـ الإيضاح في شرح المفصل : 193/1
64 ـ شرح المفصل : 277/1
65 ـ الإيضاح في شرح المفصل : 195/1
66 ـ المصدر نفسه : 195 ـ 196
67 ـ شرح المفصل : 280/1
68 ـ الإيضاح في شرح المفصل : 198/1
69 ـ المصدر نفسه : 200 ـ 201
70 ـ شرح الرضي : 31/1
71 ـ المصدر نفسه : 34/1
72 ـ ينظر شرح الوافية نظم الكافية : 125 ـ 126
73 ـ ينظر: شرح الرضي : 350/1
74 ـ ينظر : الكتاب : 291/1 ، والمقتضب : 202/4
75 ـ ينظر : ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 754/2 ، وأسرار العربية : 121 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 266/2

76- همع الهوامع : وينظر : شرح المفصل : 317/1
77 - ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : 129/1
78 - ينظر : دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ص47-48
79 - الإعراب على الخلاف في الجملة العربية (بحث) 87
80 - الإيضاح في شرح المفصل : 220/1
81 - المصدر نفسه : 218 - 219
82 - الكتاب : 23/1
83 - دلائل الإعجاز : 527
84 - ينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 12
85 - ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 48/2 - 49
86 - ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : 159/1
87 - أصول النحو العربي : 211
88 - نحو القرآن : 19 - 23
89 - ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 70/1
90 - الكتاب : 129/2
91 - ينظر : المفصل : 51 ، والأشباه والنظائر في النحو : 316/1 ، والتعويض في قضايا النحو : 243
92 - ينظر : أمالي ابن الشجري : 211/2 ، وشرح الرضي : 275/1
93 - شرح المفصل : 241/1
94 - ينظر: مغني اللبيب : 266
95 - النحو العربي نقد وبناء : 54
96 - الإيضاح في شرح المفصل : 160/1 - 161
97 - ينظر : الخصائص : 393/1 ، والتعويض في قضايا النحو :243
98 - ينظر : شرح ابن عقيل : 227/1
99 - من أساليب القرآن : 53
100 - الإيضاح في شرح المفصل : 162/1
101- دراسات نقدية في النحو : 165/1
102 - الفروق في اللغة : 25
103 - المصدر نفسه : 25
104 - نظرية المعنى في الدراسات النحوية : 325
105 - الكتاب : 54/1
106 - الخلاصة النحوية: 105
107 - شرح الوافية نظم الكافية : 125
108 - ينظر : شرح المفصل : 231/1
109 - ينظر : المصدر نفسه : 231/1
110 - البيت في الكتاب : 129/1بلا نسبة ، وفي شرح أبيات سيبويه(لابن السيرافي) : 119/1 لقيس بن حصين بن زيد الحارثي.
111 - ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 155/1 ، وشرح الرضي : 1/ 249
112 - ينظر : شرح الرّضيّ : 1/ 249
113 - ينظر : شرح المفصل : 228/1
114 - ينظر : المنصف : 10/1
115- ديوانه :198
116 - الإيضاح في شرح المفصل : 168/1
117 - رسالة في الحدود : 109
118 - لمع الأدلة : 93
119 - طبقات فحول الشعراء : 14
120 - المقتضب : 354/3
121 - شرح المفصل : 1/ 191

122 ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : 46
123 ـ النحو العربي نقد وبناء : 21
124 ـ ينظر : أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب : 105
125 ـ شرح المفصل : 1/ 216
126 ـ المصدر نفسه : 217/1
127 ـ الإيضاح في شرح المفصل : 140/1
128 ـ ينظر المفصل : 46
129 ـ ينظر شرح التسهيل : 319/1 ، وشرح الرضي : 248/1
130 ـ الإيضاح في شرح المفصل : 155/1
131 ـ المقتضب : 274/3
132 ـ شرح المفصل : 231/1
133 ـ شرح الرضي : 284/1
134 ـ ينظر نظرية العامل : 27
135 ـ ينظر المصدر نفسه : 43
136 ـ أوضح المسالك : 39/1
137 ـ لسان العرب : مادة عمل ، 504/13
138 ـ ينظر الخصائص : 109/1،110 ، و : أصول النحو العربي : 255
139 ـ الرّد على النحاة : 78 ، وينظر : مبادئ في أصول النحو : 260
140 ـ نحو التيسير : 46
141 ـ في النحو العربي نقد وتوجيه : 18
142 ـ ينظر المصدر نفسه : 16
143 ـ شرح الوافية نظم الكافية : 128،129
144 ـ المصدر نفسه : 205
145 ـ ينظر : شرح الرّضيّ : 438/1
146 ـ ينظر : شرح المفصل : 401/1
147 ـ ينظر الكتاب : 81/1 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 82/1
148 ـ ينظر : الرّد على النحاة : 118
149 ـ النحو العربي نقد وبناء : 103
150 ـ هل من نحو جديد ؟ (بحث) : 59 ـ 60
151 ـ ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : 205 ، والإيضاح في شرح المفصل : 276/1
152 ـ ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 442/1
153 ـ ينظر : شرح ابن عقيل : 66/2
154 ـ ينظر : النحو العربي المقارن في ضوء اللغات السامية 28-32
155 ـ الإيضاح في علل النحو : 69
156 ـ الخصائص : 35/1
157 ـ أوضح المسالك : 39/1
158 ـ شرح الرضي : 17/1
159 ـ شرح المفصل : 149/1
160 ـ الإيضاح في علل النحو : 70 ، وينظر العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث : 260
161 ـ من أسرار اللغة : 142
162 ـ المصدر نفسه : 158
163 ـ الإيضاح في علل النحو : 70
164 ـ شرح الوافية نظم الكافية : 128
165 ـ الإيضاح في شرح المفصل : 346/1
166 ـ المصدر نفسه : 346/1
167 ـ ينظر: ملحق ديوانه : 306/2
168 ـ ينظر : شرح الرضي : 334/4

169 - ينظر المصدر نفسه : 180/1
170 - شرح المفصل : 17/2
171 - ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 307/1
172 - شرح الرضي : 15/2
173 - ينظر معاني النحو : 157/1 - 163
174 - ينظر : شرح ديوان لبيد : 86
175 - ينظر : الكتاب : 372/1 ، والمقتضب : 237/3 ، والمفصل : 81
176 - المقتضب :3 / 237
177 - معاني النحو : 249/2
178 - الإيضاح العضدي : 200
179 - الإيضاح في شرح المفصل : 308/1
180 - ينظر الكتاب : 34/1 - 35
181 - المقتصد في شرح الإيضاح : 586/1
182 - شرح المفصل : 277/1 ، وينظر الأصول في النحو : 160/1 - 161
183 - شرح الرّضي : 300/1
184 - الإيضاح في شرح المفصل : 191/1
185 - المصدر نفسه 255/1
186 - شرح المفصل : 367/1
187 - مغني اللبيب : 570
188 - أي من باب حذف الفعل وإبقاء فاعله.
189 - الإيضاح في شرح المفصل : 143/1
190 - ينظر : مغني اللبيب : 570
191 - الإيضاح في شرح المفصل : 180/1
192 - المصدر نفسه : 180/1
193 - الكشاف عن حقائق التنزيل : 25/1
194 - الإيضاح في شرح المفصل : 163/1-164
195 - ينظر : شرح ابن عقيل : 1/ 262 - 263
196 - الإيضاح في شرح المفصل : 345/1
197 - الإيضاح في علوم البلاغة : 4/2
198 - ينظر شرح ابن عقيل : 131/4
199 - الإيضاح في شرح الفصل : 345/1-346
200 - ينظر علم أصول الفقه : 91
201 - المصدر نفسه : 91
202 - الإغراب في جل الإعراب : 46
203 - أصول النحو العربي (الحلواني) : 126
204 - ينظر : شرح ابن عقيل : 191/1
205 الايضاح في شرح المفصل 153/1
206 - أمالي ابن الحاجب : 578/2
207 - الأصول في النحو : 54/1
208 - شرح المفصل : 26/3
209 - ينظر : ارتشاف الضرب 2/ 644
210 - الكليات : 653
211 - ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية : 435
212 - طبقات الزبيدي : 39
213 - ينظر : ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية : 436
214 - الكتاب : 8/4
215 - بغية الوعاة : 164/2

216 - الإيضاح في شرح المفصل : 181/1
217 - مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) : 3755/6
218 - الدّرّ المصون : /457 - 458
219 - إعراب القرآن : 195/2 ، وينظر : الدّرّ المصون : /458
220 - المفصل : 51
221 - : الإيضاح في شرح المفصل : 160/1
222 - الكتاب : 140/2 ، وينظر : الحذف النحوي عند سيبويه: 82
223 - المقتضب : 129/4
224 - الخصائص : 360/2
225 - الإيضاح في شرح المفصل : 160/1
226 - منزلة المعنى في نظرية النحو العربي : 155
227 - المقتضب : 129/4
228 - منزلة المعنى في نظرية النحو العربي : 155
229 - الكتاب : 282/1
230 - الإيضاح في شرح المفصل : 159/1
231 - المصدر نفسه : 159-160
232 - المصدر نفسه : 180/1
233 - المصدر نفسه : 202/1
234 - ينظر التبيان في إعراب القرآن : 1015/2
235 - الإيضاح في شرح المفصل : 201/1
236 - نهشل بن حريّ ، ينظر : الخزانة : 303/1
237 - الإيضاح في شرح المفصل :139/1
238 - ينظر : نظرية نحو الكلام رؤية عربية أصلية: 142
239 - شرح الرّضي : 229/1
240 - الإيضاح في شرح المفصل :156/1
241 - شرح المفصل : 228/1
242 - ينظر شرح الرّضيّ : 277/1
243 - ينظر شرح التسهيل 1/ 278-280 : وواضح المسالك لتحقيق منهج السالك : 342/2 - 343
244 - ينظر : شرح ابن عقيل : 228/1
245 - ينظر : شرح الرّضيّ : 280/1
246 - الإيضاح في شرح المفصل : 163/1-164
247 - المصدر نفسه : 160/1
248 - المصدر نفسه : 345/1
249 - الإيضاح في شرح المفصل : 345/1
250 - مغني اللبيب : 573
251 - الإيضاح في شرح المفصل : 253/1

روافد البحث

1. ابن الحاجب النحوي : د. إبراهيم محمد عبد الله ، الطبعة الأولى ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2005م .
2. الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن : د. حسام أحمد قاسم ، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، 2007م.
3. الإسناد في العربية ومسائل أخرى : د. صباح عطيوي ، الرضوان للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2014م.
4. أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب : د. سليمان عودة ، الطبعة الأولى ، دار المأمون للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010م.

5. ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي(ت745هـ) ، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس ، مكتبة الخفاجي ،القاهرة ، 1987م.
6. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : د. محمد عيد ، (د.ط)عالم الكتب ، القاهرة ، 1978م.
7. الإغراب في جدل الإعراب : تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، بيروت ، 1971م.
8. إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت338هـ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب للطباعة والنشر ، بيروت ،2008.
9. أمالي ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ) ، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ،(د. ط) دار الجيل ، بيروت ، (د.ت) .
10. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ (ت 577هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،(د.ط) دار إحياء التراث العربي ، (د.ت) .
11. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،(د.ط) دار الندوة الجديدة، بيروت ، 1980م .
12. الإيضاح في شرح المفصل : أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، تحقيق : د. إبراهيم محمد عبد الله ، الطبعة الثالثة ، شركة القدس للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2013م.
13. الإيضاح العضدي : أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسي (ت377هـ) ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الاولى ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، 1969م.
14. الإيضاح في علل النحو :أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ (ت377هـ)، تحقيق : د. مازن المبارك، الطبعة السادسة، دار النفائس، بيروت1996.
15. الإيضاح في علوم البلاغة : أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني (ت739 هـ) ، شرح وتعليق وتنقيح : د. محمد عبد المنعم خفاجي ،الطبعة الثالثة ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، 1993م.
16. بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال السيوطي ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ،دار الفكر ، بيروت ، 1979م.
17. بنية الجملة العربية وأسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي : د. السعيد شنوفة ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2010م.
18. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت 616هـ) ،تحقيق : علي محمد البجاوي ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت ، ، 1987 م .
19. التعويض في قضايا النحو : د. مصطفى شعبان، الطبعة الأولى ،مؤسسة حورس الدولية ، الاسكندرية ، 2012م.
20. الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها : د. فاضل صالح السامرائيّ ، (د.ط) منشورات المجمع العلميّ العراقيّ ، 1998م.
21. الحذف النحوي عند سيويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة : د. عائشة الجمعي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد ، 2016م.
22. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت 1093هـ) ، تحقيق :عبد السلام هارون ،الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1989م.
23. الخلاصة النحوية : د. تمام حسان ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ،القاهرة ،2000م.
24. الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : أبو العبّاس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت 756 هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد الخرّاط ، الطبعة الثالثة ، دار القلم ، دمشق ، 2011م.
25. دراسات في اللسانيات العربية :د. عبد الحميد السيد ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2004م.

26. دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها : د. صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، الاردن ، 1998م.
27. دراسات نقدية في النحو العربي : د. عبد الرحمن أيوب(د. ط) مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، 1957م.
28. دلائل الإعجاز : أبو بكر عبد القاهر بن الرحمن الجرجانيّ (ت 471 هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة ، 1992م.
29. الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه : د. محمد سالم صالح ، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، 2006م.
30. ديوان أبي النجم العجلي: للفضل بن قدامه (ت130هـ) ، جمعه وشرحه وحققه: د. محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،2006
31. ديوان العجاج : تحقيق : عبد الحفيظ السطلي ، (د. ط) مكتبة أطلس ، دمشق ، (د.ت).
32. الردّ على النحاة : أبو العباس أحمد بن مضاء القرطبي (ت 592هـ) تحقيق : د. شوقي ضيف ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1947م.
33. رسالة في الحدود : أبو الحسن علي بن عيسى الرمانيّ (ت384هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائيّ ، دار الفكر ، عمان ، 1984م.
34. سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة :د. أسعد خلف العوادي ،الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010م.
35. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن عقيل (ت769هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، دار الغدير للطباعة والنشر ، قم ، 1434هـ.
36. شرح أبيات سيبويه : أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت 385هـ) ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدّقاق (د.ط)، دار الثقافة العربية ، دمشق ، (د.ت) .
37. شرح أشعار الهذليين : صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت 275هـ، تحقيق د. عبد الستار احمد فرّاج ، مراجعة :محمود محمد شاكر(د.ط) ، مكتبة دار العروبة القاهرة ، (د.ت)
38. شرح التسهيل : أبو عبد الله محمد بن مالك (ت 672 هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ،(د.ط) دار هجر للطباعة والنشر ، .
39. شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت 905 هـ) ، الطبعة الثانية ، المطبعة الأزهريّة ، 1325هـ.
40. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعه أبي العباس ثعلب(ت 291هـ) ، (د.ط) الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ،1964م.
41. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري : تحقيق : د. إحسان عباس ، الكويت ، 1962م.
42. شرح الرضيّ على الكافية : رضيّ الدّين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت 686 هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1996م.
43. شرح المفصّل : أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب ،الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001م.
44. شرح الوافية نظم الكافية : أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : د. موسى بناي العليلي ، (د.ط) مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، 1980م.
45. الشكل والدّلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى : د. عبد السلام السيد حامد (د.ط) دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002م.
46. الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس الأعشى والأعشيين الآخرين : دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1993م.

47. ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم : د. محمد عبد الفتاح الخطيب ، الطبعة الأولى ، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006م.
48. طبقات فحول الشعراء : أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي (ت231هـ) ، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر ،(د.ط) دار المدني ، جدة ، (د.ت).
49. طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي(ت 379هـ) ، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم ، (د.ط) دار المعارف ، القاهرة ، 1984م.
50. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : د. طاهر سليمان حمودة ،(د.ط) الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، (د.ت).
51. ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين : د. عبد الفتاح حسن علي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1199م.
52. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : د. محمد حماسة عبد اللطيف ، (د.ط) دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، 2001م.
53. علم أصول الفقه : عبد الوهاب الخلاف ، الطبعة الثامنة ، مكتبة الدعوة الإسلامية ، القاهرة ، 1974م
54. العين : أبوعبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت175هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائيّ ،(د.ط) دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1980م.
55. الفعل زمانه وأبنيته : د. إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1980م.
56. في النحو العربي نقد وتوجيه : د. مهدي المخزومي ، الطبعة الثانية ، دار الشؤون الثقافية العامّة ، بغداد ، 2005م.
57. فيض الانشراح من روض طي الاقتراح : أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (ت 1170هـ) ، تحقيق وشرح د. محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، 2002م.
58. القرينة في اللغة العربية : د. كوليزار كاكل عزيز ، الطبعة الأولى ، دار دجلة ، الأردن ، 2009م.
59. الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180 هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، 1983م.
60. الكتاب بين المعيارية والوصفية : د. أحمد سليمان ياقوت ، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية 1989م.
61. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : محمد بن علي التهانوي (1158هـ) ، تحقيق : د. علي دحدوح ،الطبعة الاولى ، مكتبة لبنان ناشرون (د.ت)
62. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، (د.ط) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2003م
63. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت1094هـ) ، تحقيق : عدنان درويش ،ومحمد المصري ، (د.ط) مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1998م.
64. لسان العرب : أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـ) ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع كوستا تسوماس وشركاه ، القاهرة (د.ت).
65. لمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، بيروت ، 1971م.
66. مبادئ في أصول النحو : د. بن لعلام مخلوف ، الأمل للطباعة والنشر ، تيزي أوزو ، الجزائر ، 2012م.
67. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : أبو الفتح نصر الله بن محمد المعروف بابن الاثير الكاتب (ت 637هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،(د.ط) القاهرة ، 1939م.
68. مدخل الى علم اللغة ، د. محمد حسن عبد العزيز ،(د.ط) دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2000م.

69. معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207 هـ)، الجزء الأولى بتحقيق : أحمد يوسف نجاتي ،ومحمد علي النجار، الجزء الثاني بتحقيق : محمد علي النجار، الجزء الثالث بتحقيق : عبد الفتاح شلبي ومراجعة علي النجديّ ناصف ، الهيأة المصرية العلمية للكتاب ، 1972 م.
70. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائيّ ، الطبعة الثانية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 م .
71. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): أبو عبد الله محمد بن عمر الرازيّ (ت 606هـ) ، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 2005م .
72. مفردات ألفاظ القرآن : أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت425هـ) ، تحقيق: صفوت عدنان الداودي ، الطبعة الرابعة ، دار القلم ، دمشق ، 2009م.
73. المفصّل في علم العربيّة : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح قدارة ،الطبعة الأولى ، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن ، 2004م.
74. مقاييس اللغة :أبو الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ) ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ،(د.ط) ،دار الفكر ،بيروت 1979م.
75. المقتصد في شرح الإيضاح : أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان ،(د.ط) منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقية ، 1982م.
76. المقتضب : أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285 هـ) ، محمد عبد الخالق عضيمة ، (د.ط)عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت).
77. من أساليب القرآن : د. إبراهيم السامرّائيّ ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1987م.
78. من أسرار اللغة : د. إبراهيم انيس ، الطبعة الثامنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2003م.
79. من الأنماط التحويلية في النحو العربي : د. محمد حماسة عبد اللطيف ،(د.ط) دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006م.
80. منزلة المعنى في نظرية النحو العربي : د. لطيفة إبراهيم النجار ،الطبعة الأولى ، دار العالم العربي للنشر والتوزيع ، دبي ، 2003م.
81. المنصف : شرح أبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) لكتاب التصريف لابي عثمان بكر بن محمد المازني (ت 249هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ،الطبعة الأولى ، (د.م) ، 1960م.
82. النحو العربي المقارن في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة : د. يحيى عبابنة ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر ، الاردن ، 2018م.
83. النحو العربي نقد وبناء : د. إبراهيم السامرائيّ ،الطبعة الاولى ، دار عمّار، الأردن ، 1997م.
84. نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا : وليد عاطف الأنصاري ،الطبعة الثانية ، دار الكتاب الثقافي ، الاردن ، 2006م.
85. نظرية الفروع والأصول في النحو العربي : د. طارق النجار ، الطبعة الأولى ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2017م.
86. نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، د. كريم حسين ناصح الخالدي ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2006م.
87. نظرية نحو الكلام رؤية عربية أصيلة ، د. كريم حسين ناصح الخالدي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 2014م.
88. أوضح المسالك لتحقيق منهج السالك : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبوع بهامش شرح الأشموني (د.ط) ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، مكتبة النهضة المصرية ، (د.ت)

البحوث المنشورة

89. أصول النحو وصلته بأصول الفقه : مصطفى جمال الدين ، مجلة كلية الفقه بالجامعة المستنصرية ، العدد (1) ، 1979م.
90. التحليل الدلالي للجملة العربية : د. عبد الرحمن أيوب ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، المجلد (3)، العدد (10)، 1983م.
91. هل من نحو جديد ؟ : د. إبراهيم السامرائيّ : المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، المجلد (3) ، العدد (1) ، 1984م.